الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٧٢**

الجمعة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروسي (هنغاريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ١٤ و ١١٧ (تابع) **و ١٢٣** (أ) **و ١٢٤ من جدول الأعمال**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/66/255)

مذكرة من الأمانة العامة (A/66/160)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقارير الأمين العام (**A/66/120** و **A/66/126** و **A/66/341**)

مذكرتان من الأمانة العامة (A/66/383 و A/66/384)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) **تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

تقرير الأمين العام (A/66/3ll)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

السيد سواريز سالفيا (الأرجنتين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“.

وتأخذ المجموعة علما بالتقرير السنوي للأمين العام (A/66/126) عن ”التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥“.

ومن الواضح، في ذلك الصدد، أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق تلك الأهداف والتصدي للتحديات الأخرى العالقة بحلول عام ٢٠١٥، وخصوصاً في سياق الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة، التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

عكست العديد من الإنجازات التي حققتها البلدان النامية. والآن هو الوقت المناسب لتجديد جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فنحن بحاجة إلى تعزيز الجهود بهدف الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الهدف ٨، وأن نتابع كما ينبغي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الوقت قد حان لأن تجري البلدان المانحة مناقشات مع الدول النامية وتتوصل معها إلى اتفاق بشأن الآليات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض التعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يسهم توسيع التجارة الدولية أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ونعرب، في ذلك الصدد، عن قلق بالغ بشأن عدم إحراز تقدم في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة. ونكرر الدعوة إلى التحلي بالمرونة اللازمة وشحذ الإرادة السياسية لكسر الجمود الحالي في المفاوضات، وتلبية احتياجات ومصالح البلدان النامية بصورة أفضل.

ومن جانب آخر، فإن تخفيف عبء الديون يعدّ أيضا إحدى أدوات المساعدة المالية العديدة التي يمكن أن تزيد قدرة البلدان النامية على القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، يؤدي تسهيل نقل التكنولوجيا من قِبل البلدان المتقدمة النمو إلى العالم النامي دورا حاسما في مساعدة بلدانه في الجهود التي تبذلها في مجال التنمية، وإلى التعجيل بنموها الاقتصادي. ونظرا للتهديد الخطير الناشئ عن تزايد التهميش التكنولوجي لبلدان الجنوب، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يوليا اهتماماً فورياً وملائماً لصياغة وتنفيذ التدابير المناسبة للتصدي لهذه الحالة والتغلب عليها.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأهداف الإنمائية للألفية ستظل ذات صلة بعد عام ٢٠١٥. والمجموعة على استعداد للمشاركة على نحو بناء في المناقشات بشأن مستقبل جدول أعمال التنمية الدولية فيما بعد عام ٢٠١٥، مدركة أهمية إجراء مشاورات واسعة وشاملة ومفتوحة وشفافة.

وتعتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة بهدف مواصلة العمل معا لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة التحديات الجديدة الناشئة، وإدماج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين العمل بشكل وثيق مع شركائنا بشأن هذه المسألة بطريقة بناءة ومبتكرة بهدف التصدي للتحديات الرئيسية التي نواجهها على الصعيد العالمي، كي نمضي قدما بتنفيذ جدول أعمال التنمية العالمية.

السيد علي (بنغلادش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز. تود الحركة أن تتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما تشكر الحركة الأمين العام وفريقه على استعراض القدرة المدنية في أعقاب النزاع.

تحيط الحركة علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/66/311، فيما يتعلق باستعراض القدرات المدنية الدولية من أجل دعم القدرات الوطنية لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. كما تحيط الحركة علما بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوسيع نطاق مجموعة الخبراء وتعميقها، وإيلاء اهتمام خاص لتعبئة القدرات في البلدان النامية. في هذا الصدد، تؤكد الحركة على أهمية القدرات المدنية القائمة بالفعل في العالم النامي وتعرب عن استعدادها لدعم القدرات المدنية الوطنية وبناء المؤسسات من أجل دعم أنشطة بناء

السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. في هذا الصدد، نؤكد من جديد على المبدأ الأساسي للملكية الوطنية.

تود الحركة أن تؤكد على موقفها القائم على المبدأ القائل بأنه ينبغي أن يقتصر الغرض من إجراء استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع على دعم الجهود الوطنية من أجل بناء السلام من خلال تنمية القدرات الوطنية، وفقا للطلب في الميدان. لا بد أن نسعى جاهدين لإدماج احتياجات الناس على مستوى القاعدة الشعبية، ولا سيما من النساء. وينبغي تعزيزها من خلال التمويل الذي يمكن التنبؤ به. ولا بد من تعبئة القدرة الموجودة في بلدان الجنوب العالمي على أساس الأولوية حتى يتسنى محاكاتها بطريقة مناسبة في ظروف اقتصادية اجتماعية مماثلة من أجل دعم بناء الدول في أماكن أخرى.

يحدد تقرير الأمين العام بعض المجالات ذات الأولوية. وستشارك الحركة بشكل بناء في المزيد من الإيضاحات بشأن تنفيذ تلك الأولويات. وتأمل الحركة، في سياق التفاعلات المستقبلية، أن يخلص الأمين العام إلى خطط مفصلة بشأن كيفية تنفيذ تلك المجالات ذات الأولوية – مثل الملكية الوطنية، وبناء القدرات، وتعبئة قدرات بلدان الجنوب العالمي، وإدماج المرأة وكفالة التمويل الذي يمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على أهمية النقاط التالية.

لا بد من تعزيز الشراكات. وتؤكد الحركة على الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها عملية بناء القدرات من خلال إقامة الشراكات الشاملة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين في تطويرها وتنفيذها. ويجب أن تتجاوز الشراكات الإحاطات الإعلامية لتشمل إجراء المشاورات المجدية مع الدول الأعضاء للاستفادة من أفكارهم، وآرائهم وخبراتهم ولتجنب الازدواجية في العمل في المقر وفي الميدان.

تثني الحركة على التقرير لتبنيه النهج القائم على الطلب. لكننا، نؤكد على أن تقييم الطلب يجب أن يعكس وجهات نظر أصحاب المصلحة الوطنيين ويحقق التوازن الصحيح بين احتياجات التنمية واعتبارات السلام والأمن.

وتؤكد الحركة مجددا على إيمانها بأنه يجب تعبئة قدرة بلدان الجنوب العالمي على أساس الأولوية. في هذا الصدد، نؤكد على إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أساس التمويل والموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها. ونعتقد أن هذه العملية يمكن أن تستفيد من تجربة آلية نشر خبراء الجيش والشرطة التي اجتازت اختبار الزمن على أساس الإعارة.

وفيما يتعلق ببناء السلام وحفظ السلام، يرسي حفظة السلام أسس السلام؛ كما يسهمون في بناء السلام في مرحلة مبكرة. ويعتمد نجاح أنشطة بناء السلام على الاستكمال الفعال لعمليات حفظ السلام. لذلك، نشدد على أنه ينبغي تقديم الدعم لأنشطة بناء السلام وحفظ السلام على حد سواء من خلال الموارد البشرية والمالية الكافية من أجل كفالة السلام المستدام. كما تؤكد الحركة أن أنشطة بناء السلام لا يجب أن تنتقص من الموارد التي تدعم عمليات حفظ السلام. إذ أن ذلك سيقوض إرساء السلام الأولي وسيضع العقبات أمام تحقيق السلام المستدام.

ينبغي أن تكون القدرات الوطنية للبلدان الخارجة من النزاعات جوهر جهودنا جميعا. نحن ندرك أن القدرات الوطنية في كثير من حالات ما بعد النزاع كثيرا ما تكون مجزأة. لذلك، ينبغي أن تركز مبادراتنا على دمج القدرات المجزأة القائمة في البلدان الخارجة من النزاع حتى تتمكن من العمل صوب السلام المستدام وتتجنب إمكانية نشوب النزاع فيها من جديد.

وتؤكد الحركة على أهمية إجراء تحليل مفصل للحالة، والأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة الوطنية. وتؤكد الحركة أيضا على أن جميع المبادرات والبرامج، بما في ذلك الموقع المشترك للموظفين الدوليين، يجب أن تشجع تنمية القدرات الوطنية، وتتجنب تشجيع هجرة ذوي الكفاءة. لذا، ينبغي أن تقوم على السياق وتنفذ بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

إن الملكية الوطنية هي المبدأ الأساسي لاستعراض القدرات المدنية. لا ينبغي تطبيق المبدأ بطريقة انتقائية. إنما ينبغي، بدلا من ذلك، أن يكون الهدف هو الشمولية. وينبغي وضع آلية بطريقة تشمل مجموعة واسعة النطاق من ممثلي المواطنين، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. ويجب أن تمكن المبادرات الشعبية حتى يتسنى للأشخاص العاديين استخدام سنداتهم الاجتماعية باعتبارها أساسا قويا لأعمال التنمية ورادعا فعالا للعودة إلى النزاع. يكفل تمكين المجتمع أمن الناس وحياتهم وممتلكاتهم.

أخيرا، إن استعراض القدرات المدنية مهمة شاملة تتطلب خطة تنمية شاملة. فقبل بضعة أعوام، أنشأت قيادة الأمم المتحدة لجنة بناء السلام للحفاظ على تلك الروح. ولذلك نعتقد أن العملية يجب أن تستفيد من الخبرات والتجارب التي جمعتها اللجنة بمرور الوقت.

ختاما، فإن الحركة، إذ تعبر عن آرائها الأولية بشأن تقرير الأمين العام بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاع، تؤكد الأهمية التي توليها للتعاون الحكومي الدولي في هذه العملية. تكرر الحركة تأكيد التزامها بالانخراط البناء في المقترحات الموضوعية والمحددة بهذا الشأن.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١٢٣ (أ) من جدول الأعمال باسم بلدان الشمال الأوروبية: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

يعمل اليوم أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ويربو عدد المدنيين بين هؤلاء عن ٢٠ ٠٠٠ وهو عدد تجاوز الضعف في غضون السنوات الخمس الماضية. وتزداد طموحا توقعاتنا لما تستطيع الأمم المتحدة القيام به على أرض الواقع في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات.

وعليه، فقد رحبت بلدان الشمال الأوروبي ترحيباً حاراً بالاستعراض المستقل لدور القدرات المدنية في مرحلة ما بعد الصراع عندما تم تدشينه في وقت سابق من هذا العام. وتوفر رؤية التقرير ”أو بين“ – إطار الملكية والشراكة والخبرة وسرعة الاستجابة – وسيلة شاملة وفعالة التكلفة لضمان استجابة دولية أكثر فعالية وذات صلة للحالات الهشة وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ويؤكد تقرير الأمين العام المرحلي (A/66/311) الذي يتم النظر فيه هنا اليوم ثقتنا بالعمل المستمر لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى (A/65/747). ونشكر وكيلة الأمين العام مالكورا وفريقها لعملهما المخلص والدءوب.

وتشكل الشراكات والملكية الوطنية محوراً لهذه المسألة. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات للأمم المتحدة من أجل تعزيز قاعدة شراكتها والتعاون مع المؤسسات الخارجية، وخصوصاً في الجنوب. غير أن الجهود المبذولة بغية تعزيز القدرات المتاحة الميسّرة والأكثر قوة ستظل بلا جدوى ما لم تلتزم الأمم المتحدة باستخدام القدرات المتاحة. ونتطلع قُدُما إلى تعزيز المشاورات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، لضمان الاستخدام الأفضل للقدرات المتاحة. ونحن على استعداد أيضا لدعم المبادرات الجديدة بشأن التوظيف وبناء القدرات في الجنوب.

وفي تجربتنا فإن في الإمكان الربط بنجاح بين المبادرات في الشمال بنظيرتها في الجنوب.

إن التجربة الأولية في جنوب السودان واعدة بالخير. ويجري تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات، على سبيل المثال من خلال الشراكات الإقليمية التي تجمع خبراء من البلدان المجاورة ومن خلال تفويض المسؤولية عن حماية الطفل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من قِبل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وليس ذلك استخداما رشيدا وأكثر فعالية من حيث التكلفة لموارد الأمم المتحدة وقدراتها فحسب، ولكنه يمهد الطريق أيضا لوجود أمم متحدة أكثر تكاملاً وتماسكاً في هذا المجال.

وتماسك الأمم المتحدة ضروري. ينبغي للأمم المتحدة إبداء القيادة اللازمة عن طريق الوفاء بالصفقة الجديدة الدولية بشأن المشاركة في الدول الهشة، التي أطلقها في بوسان هذا الأسبوع الشركاء في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة.

ونعترف بالعديد من المبادرات المتخذة والعمليات الجارية لتطوير المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية وما يستجد من أدوات التخطيط وإجراء الاستعراضات وتحسين عمليات التخطيط، على نحو ما فصّله الأمين العام في تقريره. وينبغي استخدام هذه العناصر بشكل فعال. إن إزالة العقبات الداخلية غير الضرورية التي تعيق النشر السريع والسلس للقدرات اللازمة في حالات الصراع الهشة تتسم بأهمية خاصة. ونطلب إلى الأمين العام أن يواصل موافاة الجمعية العامة بالمعلومات عن حالة المتابعة.

ونرحب بالعمل على إنشاء موقع على الإنترنت لقدرات المدنيين. ويمكن أن يصبح هذا الموقع قاعدة موارد هامة للأمانة العامة بشأن قدرات المدنيين المتاحة، ومستودعاً للمعلومات الشاملة عن الاحتياجات المدنية والطلب على القدرات المدنية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فقد يوفر الموقع وسيلة للربط بين الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية بالقدرات المدنية، ويمكن للدول الأعضاء والشركاء الآخرين الاستفادة منها والإسهام فيها.

ويؤكد تقرير الأمين العام أيضا بحق على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة. ونعرف أن آفاق السلام والتنمية المستدامين، وقدرة المجتمعات على تصريف شؤونها بشكل سليم عموماً، تزداد تبعاً لارتفاع مستويات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مشاركة المرأة. فذلك أمر نحن جميعا بحاجة إلى أن نأخذه بعين الاعتبار، على الصعيد الوطني، وعند تسميتنا لمرشحين لتولي مهام حفظ السلام وبناء السلام الدوليين على حد سواء.

إن من مصلحتنا المشتركة بصفتنا دولا أعضاء تعزيز منظومة الأمم المتحدة على نحو يجعل منها ذات كفاءة حقيقية وفعالة من حيث التكلفة في ذات الوقت. وعليه، فإنه تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية كفالة نجاح هذا المسعى. وينبغي للأمين العام أن يتصرف بعزم واضح وقوي على تنفيذ تلك الجوانب التي يمكن تنفيذها من قِبل الأمانة العامة. وبالمثل، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، توفير الوسائل اللازمة التي تمكّن الأمانة العامة من تنفيذ الحلول المرنة.

وتدعم بلدان الشمال الأوروبي على نحو استباقي فعلا هذه العملية ماليا وخلاف ذلك. ونبحث أيضا في الكيفية التي تمكننا من مواصلة أداء دور مساند في المرحلة المقبلة. وبذلك، نتطلع قُدما إلى مواصلة العمل في تعاون وثيق مع وكيلة الأمين العام وفريقها، ومع الدول الأعضاء الأخرى.

وأود أن أضيف الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن البندين ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال. فنحن نعرب هنا في الأمم المتحدة كل عام، كما أعربنا في العام الماضي

على وجه الخصوص، عن التزامنا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وبفضل تحسين السياسات والنمو الاقتصادي في كثير من البلدان فإننا نسير على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق كثير من تلك الأهداف. ومع ذلك، فإننا بعيدون على نحو خطير عن المسار الصحيح فيما يتعلق بأهداف أخرى.

والهدف ٤ مثال على ذلك. فمن دون مبرر يموت الملايين من الأطفال الصغار كل عام لأسباب يمكن الوقاية منها جراء فشلنا في الوفاء بالتزاماتنا. ولكن لا يزال بوسعنا منع حدوث ذلك. والمطلوب هو اعتماد سياسات قائمة على أفضل الممارسات، وتوفير قاعدة للتمويل الكافي. كما يقدم الهدف ٥ مثالاً آخر. فمن دون مبرر يصدق الأمر نفسه على مئات الآلاف من الفتيات والنساء اللائي سيمتن في فترة الحمل والولادة. وبإمكاننا تغيير ذلك، غير أن المطلوب ثانيةً هو اعتماد السياسات القائمة على أفضل الممارسات وقاعدة للتمويل الكافي.

وقد استجاب الأمين العام لهذه الحالة المثيرة للقلق بإطلاق مبادرته ”كل امرأة، كل طفل“. ومع ذلك، فقد قاوم العديد من زملائنا فترة طويلة الدعوة للمشاركة في ذلك المسعى. وعليه، فلا بد من أن تستمر الحملة العالمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥ إذا استلزم الأمر أيضاً. وسنتابع الإبلاغ السنوي عن تلك الأهداف هنا في الأمم المتحدة. ولا يزال الأمل يحدونا، على أي حال، طالما يتم التعهد مجدداً بالالتزامات السياسية والمالية كل عام، ويزداد عدد البلدان التي تشارك في هذه العملية. علاوة على ذلك، حتى لو أحرزنا مزيداً من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولو فعلنا كل شيء على نحو صحيح بحلول الموعد النهائي، فلا يزال أمامنا المعني في طريق طويل قبل أن نتمكن من القضاء على الفقر المدقع والجوع.

وبالتالي، فإننا بحاجة إلى إحداث تغيير في السياسات المتبعة في كثير من البلدان. وللسبب عينه فإننا بحاجة إلى مزيد من التضامن والتعاون الدوليين. وعليه، تخصص النرويج باستمرار أكثر من ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية.

وبالتطلّع إلى ما بعد عام ٢٠١٥، سيكون العالم مكانا مختلفا جدا عما كان عليه قبل ١٥ عاما فقط. فالتغيرات الجارية في الحقائق الواقعة الجغرافية السياسية والاقتصادية تؤثر على التوازن السياسي بين البلدان، وتؤثر أيضا على الكيفية التي نصرف بها شؤوننا في المنظمات الدولية. ونواجه أيضا تحديات تختلف عن ذي قبل، ومنها آثار تغير المناخ على سبيل المثال. إن الفئات الضعيفة من السكان في العالم النامي هي التي ستعاني أكثر من غيرها.

وينبغي أن يواصل جدول أعمال التنمية في المستقبل التركيز على القضاء على الفقر والجوع. ولا بد من تعريفه بوضوح وأن يشمل القدرة على تعبئة الأهداف الحالية. ويتعين الإبقاء على الأهداف المتعلقة بالصحة. كما يتعين تضييق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات وليس توسيعها. وينبغي أن تؤدي التنمية إلى نمو اقتصادي عادل وشامل، ويجب علينا أن نزيد عدد الجهات المانحة ليتجاوز الجهات التقليدية

لقد أحرزنا أقل قدر من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق المتضررة من النزاع المسلح والعنف. لذا يجب أن نولي الاعتبار اللازم لتضمين الجانب الأمني للتنمية. ولا بد من معالجة مجالات مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد على نحو جدي. وتعد الطاقة والبنية التحتية من بنود جدول أعمالنا لما بعد عام ٢٠١٥. فالوصول إلى الطاقة أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. ونحن بحاجة إلى مزيد من توليد الطاقة وتحسين

شبكاتها، وإيجاد حلول خارج الشبكة بأسعار معقولة. وتستحق مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع دعمنا الكامل. وبوسعنا أن نقرر بشأن مسارات الوصول إلى الطاقة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو في عام ٢٠١٢. أخيرا، يجب ألا نغفل عن الهدف النهائي لجدول أعمال التنمية الذي نعمل على تحقيقه، وهو تمكين عدد أكبر من البلدان من الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن المساعدة الإنمائية.

ويعد تمكين المرأة الحافز الوحيد والأكثر أهمية لإحداث التغيير. ومن الواضح أن المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية. وببساطة فليس ثمة معنى لاستبعاد نصف السكان من تلك المجالات. وعليه ينبغي تمكين المرأة من الاستفادة من الحقوق والفرص المتاحة لها. ويبدأ تمكين الفتيات والنساء بالتعليم. ولن يتسنى للمرأة تحقيق الفائدة الكاملة من ذلك ما لم يسمح لها بالوصول إلى مواقع وحيز صياغة جدول الأعمال وصنع القرار.

وسوف تزخر الأشهر الستة المقبلة بأعمال التحضير لمؤتمر ريو. ونتطلع إلى مناقشة أهداف التنمية المستدامة والمسائل الأخرى ذات العواقب الطويلة الأجل على التنمية البشرية المستدامة. وذلك ما سنقوم به هنا في نيويورك، وكذلك في مؤتمرات ومحافل أخرى كثيرة. ونتطلع إلى مناقشة الكيفية التي نتمكن بها من تحقيق نتائج في عدة مجالات حيوية. وسيكون الفقر والصحة والوصول إلى الطاقة من بين المجالات الحيوية بالنسبة لنا، ونأمل أن تكون كذلك بالنسبة للأمم المتحدة أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، إضافةً إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا هذا البيان.

وفيما يتعلق بتعزيز القدرات المدنية يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب التراعات (A/66/311)، الذي يمثل الاستجابة الأولى للأمين العام للتقرير المستقل الذي أعده فريق كبار الاستشاريين بشأن المسألة نفسها في وقت سابق من هذا العام (A/65/747) ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ميزة هامة للكيفية التي رسم بها الأمين العام خريطة الطريق المتعلقة بالعمل على ثلاثة محاور رئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، يقسم التقرير استجابة الأمم المتحدة إلى فئات مختلفة من حيث التنفيذ. ونشجع على تنفيذ العديد من هذه الإجراءات ونؤكد على أهمية التركيز الهادف إلى تحقيق النتائج في هذه العملية. وبما أن الأمين العام قد ذكر في تقريره أنه يمكن المضي قدماً ببعض المبادرات في حدود سلطته أو بموجب سلطة الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة، فإننا نرحب بمزيد من الوضوح من قبل الأمانة العامة بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام التي يمكن المضي بها قدماً على ذلك النحو.

يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشدة المبادئ الأساسية التي استند إليها عليها تقرير الأمين العام. فقد تم التأكيد على الملكية الوطنية باعتبارها السبيل الوحيد لبناء السلام الدائم. وينبغي أن يبذل جهد كبير في هذا النهج منذ البداية، عندما تبدأ معالجة الصراع للمرة الأولى. ونثني

كثيراً أيضاً على تركيز التقرير على دور المرأة باعتباره أولوية في هذه العملية.

والشراكات عنصر حيوي. ونقدر كثيراً التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ونعمل على تعزيز دعمنا له. وكما يذكر الأمين العام في تقريره ”فإن بوسع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بل وينبغي لهما أن يفعلا ما هو أفضل لتوفير القدرات المدنية على نحو فعال وعاجل للبلدان المتضررة من النزاعات (A/66/311)“، الفقرة ٧١). وكما يشدد التقرير، فإن هذه هي مشاريع العمل الجماعي التي ينبغي أن تشمل مختلف الجهات الفاعلة، على الصعيد الدولي وداخل منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. ونرحب على وجه الخصوص بحقيقة أن العمل جار الآن من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها تمديد الطرائق الفعالة منذ فترة طويلة التي تحكم نشر أفراد الجيش والشرطة وتوفير الدعم اللوجستي المتخصص من قبل الدول الأعضاء إلى مجال القدرات المدنية حتى يصبح ممكناً توفير الأفراد والخدمات والتمويل بالسرعة وفي المستوى اللازمين.

ونشكر الأمين العام على تحديده للطريق المؤدي إلى تعزيز القدرات المدنية. ونشجع الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في هذا الصدد، ونتطلع إلى تقرير من الأمين العام بشأن التقدم المحرز والمبادرات الأخرى التي قد تنشأ الحاجة إليها. ونحن على استعداد لتقديم الدعم والتعاون في العمل المبذول من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بقوة بالفعل في نشر الخبرة المدنية الدولية عبر سياسته الأمنية الدفاعية المشتركة ومن خلال التعاون في مجال التنمية على حد سواء، مع تركيز متزايد على الحكم وبناء الدولة باعتبارهما سمتين رئيستين لتقديم المساعدة في الحالات الهشة. وللاتحاد الأوروبي ثماني بعثات مدنية تابعة للسياسة الأمنية الدفاعية المشتركة منتشرة حاليا لدعم القدرات الوطنية الأساسية في جهود رائدة لبناء السلام.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بتعزيز شراكته مع الأمم المتحدة. وهو على استعداد لتقاسم خبرته، وخصوصاً في مجالات تقييم الاحتياجات المتعلقة بإدارة الأزمات المدنية والاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتسهيل توظيف الموظفين المدنيين. وفي مجال التدريب يدرس والاتحاد الأوروبي أيضا سبل الاشتراك مع الأمم المتحدة على أساس أكثر منهجية ويمكن التنبؤ به.

ويعمل الاتحاد حاليا على سبل تقديم الدعم لاستعراض الأمم المتحدة للقدرات المدنية. ويمكن للاتحاد أن يقدم الدعم اللازم للأمم المتحدة في تحديد السبل العملية لمطابقة الطلب مع العرض في المناطق الحرجة ذات الصلة بالقدرات المدنية، بهدف الإسراع بعملية توظيف المدنيين وتفادي التداخل عند نشر قدرات السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة لدعم الأمم المتحدة. وبذلك، فإنه يمكننا الاستفادة من خبرة الاتحاد الأوروبي والنتائج التي تحققت في مجال تنمية القدرات المدنية.

لقد وجهت الأمم المتحدة الانتباه إلى عدد من المجالات التي يمكن أن تقدم فيها خبرة الاتحاد الأوروبي في تنمية القدرات المدنية المتعلقة بإدارة الأزمات دعماً مباشراً للعمليات الميدانية للأمم المتحدة. وندرس حاليا كيفية توفير دعم معزز من هذا القبيل. على سبيل المثال، أنشأ الاتحاد الأوروبي مجموعات من الموظفين – يطلق عليها اسم أفرقة التصدي للأزمات – بهدف نشرها في سياقات ما بعد الصراع. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي استكشاف الخيارات المتاحة لنشر هذا النوع من الموظفين في سياق عملية الأمم المتحدة في الحالات التي تقتضي النشر السريع للقدرات.

ويعمل الاتحاد الأوروبي حالياً أيضا على كيفية تعزيز قدراته في مجال التنمية المدنية لدعم الأمم المتحدة. وقد تم تقديم هذا الدعم بالفعل على صعيد عملي في مرات عديدة، مثل نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة على إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت البعثة بأنشطة تكميلية ذات صلة بإصلاح قطاع الشرطة والأمن، وعملت بشكل وثيق في هذه المجالات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك أمثلة أيضاً لإدارة الاتحاد الأوروبي لعمليات الانتقال من وإلى الأمم المتحدة، مثل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وبعثة الاتحاد لأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر الأمين العام على التقارير المتعلقة ببنود جدول الأعمال قيد النظر من قبل الجمعية العامة.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، فقد دخلنا في زمن لا سابقة له يشهد اندماج التنمية والأمن وحقوق الإنسان في أمور حتمية متآزرة يدعم بعضها بعضا. عملت الحكومات والجهات الشريكة لها على ترجمة هذا الزخم إلى نتائج ملموسة وحقيقية يمكن أن يتمتع بها الجميع.

يتعين علينا مواصلة توخي الالتزام والعمل والشراكة. ومن خلال هذه السبل، تراجع الفقر؛ والديمقراطية والحكم الرشيد آخذان في الانتشار؛ ويجري تعزيز حقوق الإنسان. لكن يمكن أن تتآكل تلك الإنجازات بسهولة بفعل غياب الاستقرار الناتج عن النزاعات والانهيار الاقتصادي والفقر المستمر والجوع والتمييز وانعدام المساواة. من هنا نرحب بمناقشة اليوم التي تهدف إلى تحديد التحديات والحلول التي تدعم تنفيذ التعهدات الدولية وتعزز التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

تضم إندونيسيا صوتها إلى صوت حركة عدم الانحياز في التأكيد بأن استعراض القدرات المدنية دعما للقدرات الوطنية لأجل بناء السلام بعد انتهاء النزاع، الهادف إلى توسيع وتعميق مجموعة الخبراء وإيلاء عناية خاصة لحشد قدرات البلدان النامية، وخصوصا بين النساء، أمر حيوي لنجاح مساعي الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويتعين القيام بالكثير من جانب الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية تعزيز الدعم لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، من خلال الشراكة القائمة على المزايا النسبية. وينبغي لجنوب العالم أن يتصدر تقديم الخبرة المدنية عبر منبر أمم متحدة يتسم بالاستجابة.

يرى وفد بلدي الكثير من الجدارة في إجراء المزيد من استكشاف المقترح بتكرار نموذج مرفق رأس المال المتداول التابع لبرنامج الأغذية العالمي، لأجل إتاحة تمويل سريع وقابل للتنبؤ فيما يخص عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. إننا نشجع لجنة بناء السلام واللجنة التوجيهية، ضمن جملة أمور أخرى، على النظر في هذه المسألة.

وبغية تعزيز العمل في تحديد القدرات المدنية في الوطن، تنسق وزارة الخارجية الإندونيسية جهدا يرمي إلى إنشاء مركز وطني للخبراء المدنيين الإندونيسيين. لأجل ذلك الغرض، فقد شرعنا في تحديد مجموعة من الخبراء المدنيين المقتدرين، وكان ذلك نتيجة مباشرة لانتقالنا السلمي إلى الديمقراطية.

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف والتمكين القانوني للفقراء. تدعم إندونيسيا وجهة النظر المسلط عليها الضوء في التقارير والتي تفيد بأهمية القضاء على الفقر وتحقيق عولمة عادلة وأكثر إنصافا. وبالنظر إلى العديد من الوظائف والأرواح في المحك، يتعين إعادة تقويم النمو الاقتصادي لمراعاة السياسات والاستراتيجيات الملائمة التي تولّد المزيد من فرص العمل وتوفر الرعاية الاجتماعية. خلال العقد المنصرم، بذلت إندونيسيا جهودها الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال سياسة اقتصادية وإنمائية مؤيدة للنمو وفرص العمل والفقراء والبيئة. من المهم أيضا ضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي على الجميع بطريقة شاملة على أساس شبكات الأمان الاجتماعي التي تتوخى حماية وتمكين الناس والمجتمعات، خصوصا المجموعات الأكثر ضعفا.

ونعيد التأكيد أيضا على التحدي المزدوج المتمثل في تعزيز دور المرأة، وفي نفس الوقت توفير الحماية القانونية لضعفها أمام التمييز. ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مواصلة الدفاع عن دور أكبر للمرأة في جهودها ليس لتعزيز السلام والأمن فحسب، ولكن أيضا للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي وضمان النمو المستدام والشامل في المستقبل.

إننا نؤمن بأن التمكين القانوني للفقراء يشكل عملية مهمة ستسمح للفقراء بالتمتع بشكل كامل بحقوقهم وستيسر جهودهم لتخليص أنفسهم من الفقر. وتشكل الدعامات الأربع للتمكين القانوني مجالات قانونية تعمل في إطارها إندونيسيا بغية تحسين تنفيذها الفعال.

يرحب وفد بلدي باعتماد إعلان مشترك بشأن شراكة شاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، التي تمثل ولادة وسيلة جديدة لأن توفر الأمم المتحدة استجابة على مستوى المنظومة بشأن مسائل تثير قلقا جماعيا في منطقتنا. ويأمل وفد بلدي أيضا في التأكيد على أنه يتعين أن تقوم منظومة الأمم المتحدة التي تعمل لدعم الجهود الوطنية في مختلف القطاعات بالاسترشاد الدائم بالمبدأ الأساسي، وهو مبدأ الملكية الوطنية.

يتعين على مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ودعائمه الثلاث – اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – توجيه جهودهم قدما من أجل تنسيق قوى منظومة الأمم المتحدة في إطار منظمة متماسكة وعاملة يمكنها التصدي بشكل جماعي للتحديات على نطاق المنظومة. يتعين على منظومة الأمم المتحدة أيضا الاستفادة من الخبرات والموارد الإقليمية والوطنية والمحلية في عملها.

وختاما، تؤكد إندونيسيا على دور الجمعية العامة في توفير التوجيه والإرشاد للأمين العام بشأن كيفية التقدم بجدول أعمال التآزر الخاص بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان. إن إندونيسيا على استعداد للعمل مع وفود أخرى في خضم جهدنا المشترك لتحقيق نتيجة تحظى بتوافق الآراء.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311)، الذي أصدر كرد على الاستعراض المستقل الذي قام به فريق كبار الاستشاريين تحت القيادة القديرة للسيد جين – ماري غهينو. ونرحب بعقد اجتماعات بالفعل بين رئيس اللجنة التوجيهية ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني السيدة سوزانا مالكورا وفريق مشروع القدرات المدنية والدول الأعضاء، عقب إصدار تقرير الأمين

العام في شهر آب/أغسطس لأجل تبادل وجهات النظر في ذلك الموضوع الهام.

يحدد التقرير ما يتعين على الأمم المتحدة فعله لتحسين جودة الدعم المدني وسرعته وفعاليته في البلدان التي تعاني من النزاعات. تدعم اليابان المحاور الثلاثة للتقرير المتمثلة في التأكيد على الملكية وتطوير المزيد من القدرات الوطنية في استجابتنا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ وتحسين الشراكات الخارجية وإجراء التعديلات اللازمة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتأمين مصادر القدرات المدنية المطلوبة؛ وممارسة سرعة الحركتين التنظيمية والمالية اللازمتين للاستجابة بخفة لحالات ما بعد انتهاء النزاع التي لا يمكن التنبؤ بها. وعلى وجه الخصوص، نعتقد اعتقادا راسخا بأن إصلاح قطاعي الأمن والقضاء وتعزيز سيادة القانون هي مجالات تنبغي معالجتها في المراحل المبكرة لحالات ما بعد النزاع بغية توفير الأساس لإعادة الإعمار على نحو سلس.

في ذلك السياق، عملت اليابان على بناء القدرات الوطنية للبلدان المتضررة والمساعدة على النهوض بملكيتها من خلال توفير المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ومساعدة مراكز التدريب في مجال عمليات حفظ السلام وتنفيذ برنامج تنمية الموارد البشرية لبناء السلام في جنوب العالم.

ونظرا لطرح تقرير الأمين العام أفكارا حسنة على الطاولة، فإن التحدي يكمن في ضمان تنفيذها الفعلي وتحقيق نجاح ملموس ومرئي على أرض الواقع. في تلك العملية، يتعين علينا النظر بعناية في الاستخدام الأفضل لممتلكات جنوب العالم وتعزيز دور المرأة. علاوة على ذلك، نعتقد بأن التعاون الأفضل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون المعزز مع لجنة بناء السلام ضروريان لتحقيق أقصى قدر من الأثر على أرض الواقع.

وغني عن القول إن السرعة والشفافية ضروريتان عند نشر القدرة المدنية، ويتعين تشجيع الإصلاح الداخلي داخل الأمم المتحدة لإدخال تحسينات في تلك المجالات. وعلى سبيل المثال، لئن كانت فكرة تطوير سوق الكترونية بالقدرات المدنية عن طريق إنشاء موقع على الانترنت يمكن أن تنشر فيه الاحتياجات والقدرات علنا فكرة تستحق النظر، فإننا يجب أن نتوخى الحذر لكفالة ألا تكون هذه الفكرة مطابقة للنظم السابقة التي ركزت على وضع القوائم بالأسماء، حيث لم يتطابق الواقع مع التوقعات الأولية. وعلاوة على ذلك، يجب في عملية الإصلاح إيلاء الاعتبار الواجب للنهوض بالتمثيل الجغرافي المتوازن الذي يعبر عن تنوع الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتمثل خطوتنا الأولية في جهودنا لتحسين المرونة في طريقة استخدام الموارد المالية في تقييم واستخدام الطاقات الكامنة لنظم الميزانية القائمة استخداما تاما. وإن التعاون الوثيق في نطاق مبادرات الإصلاح الأخرى، مثل المبادرات التي يسعى إليها فريق الأمم المتحدة لإدارة التغيير، ينبغي تشجيعه.

في الختام أود أن أؤكد مجددا اهتمام اليابان القوي المتواصل بتعزيز الاستجابة الدولية في مجال الدعم المدني للبلدان المتضررة بالصراعات. ونتعهد بمواصلة الانخراط في استعراض القدرات المدنية وبالاستمرار في دعم عمل الأمانة العامة في هذا الصدد. ونتطلع إلى رؤية تقدم مضموني في تقرير العام المقبل بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أستراليا ملتزمة بتعزيز الجهود المبذولة للنهوض بجميع بنود جدول الأعمال قيد النظر، غير أننا في هذه الجلسة المسائية، ومراعاة للوقت، سنركز ملاحظاتنا على بندين فقط: إطار التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ والقدرة المدنية.

واضح أن الأهداف الإنمائية للألفية تتيح، أو سبق أن أتاحت، إطار عمل أساسيا لانخراطنا جميعا نحن أعضاء المجتمع الدولي في الجهود الإنمائية. وبلدي ذاته حوّر برنامج معونته حول إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فضاعف حجمه في السنوات الخمس التي سبقت عام ٢٠١٠، وهو يعتزم مضاعفته مرة أخرى إلى ما يزيد على ٩ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٥. وإذ لم تبق سوى أكثر من ثلاث سنوات بقليل لبلوغ الأجل النهائي للأهداف الإنمائية للألفية، فإن تركيزنا الواضح يجب أن ينصب على تحقيق المؤشرات القياسية الحالية للأهداف الإنمائية للألفية. وقد بين اجتماع قمة العام الماضي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الإجراءات اللازم اتخاذها، وهذا الوقت ليس، بالطبع، وقت التراجع عن تلك الالتزامات. أما المسعى الصحيح الذي يجب القيام به فهو انتشال الناس من وهده الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك سيعود النمو بالفائدة على الحالة الاقتصادية العالمية ذاتها، في هذا الوقت الذي نواجه فيه إمكانية انحدار كارثي في النمو.

وهذا الوقت مناسب أيضا لبدء التفكير في كيفية تحديد المؤشرات القياسية الإنمائية فيما بعد عام ٢٠١٥. ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية قد برهنت على قيمتها، فمن الواضح أيضا أن إطار العمل الحالي تعتوره مواطن ضعف معينة. وبلدي يقترح أن دراستنا للإطار الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تأخذ ما يلي في الاعتبار: معالجة أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز الأهداف والمؤشرات القياسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وقياس جودة التعليم وكذلك أعداد الأطفال في المدارس؛ ودراسة احتياجات البلدان التي تواجه تحديات في بناء السلام وبناء الدولة؛ والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتحديات الخاصة للبلدان الأقل نموا، مع مراعاة برنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/3)، الذي اعتمدناه في وقت سابق من هذا العام؛ وتعرض المجتمعات المحلية للكوارث الطبيعية وقدرتها على مقاومتها؛ ومسائل تغير المناخ والاستدامة البيئية.

ومن الأهمية بمكان أن يكون نهج ما بعد عام ٢٠١٥ مرتبطا بعملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ وبنتائجه. وينبغي للإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يتمحور حول التنمية المستدامة. وتؤيد أستراليا وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا كطريقة تحفز الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة. ومع مضينا قدما في أهداف التنمية المستدامة المقترحة، بديهي أنه ينبغي دراسة ومعايرة العلاقة بينها وبين الأهداف الإنمائية للألفية بحرص شديد. ولا يجوز أن نفرط أبدا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها، وينبغي لنا أن نشجع الأمانة العامة وأن نشجع الجميع على الانخراط الواسع فيما بيننا ومع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والآخرين لكفالة أن تكون العملية تشاورية وأن تستند إلى أدلة ملموسة لتطوير أهداف التنمية المستدامة ووضع الإطار الإنمائي الأوسع لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالانتقال إلى إصلاح الأمم المتحدة والقدرة المدنية نعتبر استعراض القدرات المدنية وتنفيذ عملية الاستعراض عنصرا حيويا في تمكين الأمم المتحدة من التصدي للتحديات الحرجة لمساعدة الدول على التعافي من الصراع. ولن تتمكن إلا أقلية قليلة من البلدان الضعيفة والبلدان المتضررة بالصراع من تحقيق أكثر من هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة للمساعدة في بناء السلام والنهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي في تلك البلدان، ويجب أن نفعل ذلك بدون تأخير. وأكثر من نصف برنامج معونتنا موجه إلى تلبية احتياجات المناطق الضعيفة والمتضررة من الصراعات. وتشكل مساندتنا للاتفاق الجديد المعتمد مؤخرا للمشاركة الدولية في الدول الهشة تعبيرا واضحا عن دعمنا لتسريع

جهود التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبليون ونصف بليون إنسان يعيشون في تلك البلدان.

خطة عمل الأمين العام ذات الأولوية بشأن القدرة المدنية ستقدم مساهمة حيوية في هذا المسعى. ومن الجوهري الأخذ بنهج تشاوري مع مضينا قدما في تطوير الخطة. وإننا نتفق على أن التركيز الرئيسي للأعمال المنتظرة يجب أن يكون على استغلال وبناء القدرات المدنية الوطنية. ونعتز أيضا بالمساهمة التي يمكن لبلدان الجنوب أن تقدمها. فلدى الكثير منها خبرة طويلة عريضة في القدرة المدنية والمزايا الفريدة التي يمكن أن تقدمها، بما في ذلك المعرفة بالأوضاع المحلية والمهارات اللغوية.

الأمم المتحدة تحتاج بوضوح إلى سرعة التحرك في المجالين التشغيلي والمالي في إعارة خدمات الموظفين المدنيين. وقادة البعثات تلزمهم المرونة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ويتخذوا الإجراءات الحاسمة في سياقات ما بعد الصراع. وإننا ندعو جميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين التماسك والتكامل على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري على السواء من أجل العمل في هذا المجال. كما يجب على الشركاء أن يسعوا إلى تحقيق نفس الأهداف الاستراتيجية وأن يستغلوا مزايا تفوقهم النسبية. فدعم البلدان في فترة ما بعد الصراع يتطلب التعاون، لا التنافس. وإننا ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى التدليل على خفة حركتها والقدرة على المجازفة المدروسة والتحلي بروح ابتكارية في تحقيق النتائج. وبصفتنا دولا أعضاء يجب علينا أن نفسح المجال للمنظمة حتى تقوم بذلك. وإننا نشيد بالتزام الأمين العام بدور المرأة في جهود القدرات المدنية، وبالخطوات التي ستتخذ لمضاهاة الخبرات المدنية المتوفرة باحتياجات بلدان بعينها.

ختاما، تدرك أستراليا أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه القدرات المدنية التي يمكن نشرها بسرعة في دعم السلام المستدام. ونحن بدورنا مستعدون لدعم الجهود المدنية عن طريق خبرة الفرقة المدنية الاسترالية التي أنشئت حديثا، أينما يكون ذلك مناسبا. إن الفرقة المدنية تمكننا من النشر السريع للاختصاصيين المدنيين المؤهلين والمدربين في البلدان التي تعاني من الأزمات أو التي خرجت لتوها منها. وسيكون لدينا ٥٠٠ من كبار الاختصاصيين في سجلنا المدني بحلول عام ٢٠١٤. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل الأمين العام ذات الأولوية في هذا المجال الحيوي للقدرة المدنية.

السيد رودريغيز هرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يعلن وفد كوبا تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين وممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مناقشة اليوم المشتركة للبنود التي تتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية تتيح فرصة قيمة لتكرار بعض النهج التي اقترحها وفدي في الماضي حول الدور المركزي للأمم المتحدة في تحليل المشاكل المتنوعة لعالم اليوم واتخاذ قرارات بشأنها، لا سيما المشاكل المتصلة بالتحديات الإنمائية. وفي المناقشات التي دارت أثناء اجتماع عام ٢٠١٠ الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، رأينا بوضوح أن الافتقار إلى الموارد المالية يظل السبب الرئيسي للتأخيرات في بلوغ تلك الأهداف المتواضعة.

ورغم هذا، ورغم النداء العادل الذي وجهه العالم النامي بتوفير موارد إضافية جديدة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في الوقت القصير المتبقي حتى عام ٢٠١٥، لم تسمح البلدان الغنية بأن ينعكس ذلك النداء انعكاسا كافيا في الوثيقة التي تمخض عنها الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٦٥).

من الحجج المستخدمة لتبرير ذلك الرفض الحالة الاقتصادية العالمية، أي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الشديدة، التي ولدت داخل اقتصاداتهم، لكن المفارقة أنهم ينفون وجودها الآن.

علاوة على ذلك، في العديد من الاجتماعات الأخيرة، لا سيما في مفاوضات اللجنة الثانية الشاقة، قررت بعض تلك البلدان تجاهل بعض الالتزامات التعاقدية المتفق عليها في السابق لدعم التنمية في بلدان الجنوب. بل مضى البعض إلى تجاهل الالتزام التاريخي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، وهو ما أُتفِق عليه بالإجماع في هذه القاعة قبل ٤٠ عاماً. وكما حذرنا في مناسبات سابقة، فإن الأمر لن يقتصر فحسب على الفشل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بوتيرة التقدم الحالية بل ستظل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا حلماً كاذباً.

نأمل أن تقود أحداث الأمم المتحدة المقبلة المتعلقة بمتابعة بعض المسائل الإنمائية الضاغطة إلى تقييم موضوعي مشترك للحالة الراهنة للالتزامات بتلك المسائل وإلى تحديد التدابير الضرورية لإحراز تقدم فيها. في ذلك السياق، سيكون مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التنمية المستدامة فرصة فريدة لتجديد إرادتنا السياسية للاستمرار في التقدم نحو بلوغ التنمية المستدامة، بناء على ركائزها الثلاث، ووفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة مع كونها متباينة.

على أساس ذلك، نؤكد مرة أخرى على أن إحداث تغييرات أساسية في وتائر الإنتاج والاستهلاك في بلدان الشمال وإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على نماذج إنمائية جديدة يمثلان السبيل الوحيد لإحراز تقدم حقيقي في بلوغ الأهداف التي التزمنا بها. في ذلك السياق، ينبغي تعطي هذه المنظمة الأولوية في مداولاتها لإدخال إصلاح عاجل على النظام المالي، واضعةً نصب عينيها إنشاء هيكل مالي دولي جديد.

نغتنم هذه الفرصة للإشارة بإيجاز إلى تقرير الأمين العام بموجب البند ١١٧ المعنون ”التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥“ (A/66/126). بمعنى عام، يبدو أن الوثيقة تقدم في صفحاتها الأولى عرضاً عاماً دقيقاً للتقدم المحرز والأخطاء المرتكبة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لا يزال بلدنا يدرس التصميمات العديدة الممكنة لما يطلق عليه التقرير خطة التنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك المقترحات المحددة التي قدمتها الوفود. ونعتزم عرض مساهمتنا للنقاش في جلسات النقاش المقبلة حول تلك المسألة المهمة.

السيد لوكيانـاتيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، وأنا أتكلم بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال، أن أركز على بعض المسائل التي ذكرها الأمين في تقريره المعنون ”تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“، (A/66/120)، الذي يغطي أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. يلاحظ الوفد الروسي، راضياً، الجهودَ التي يبذلها كيان المرأة الجديد بالأمم المتحدة لتوطيد العديد من نشاطات منظومة الأمم المتحدة ومكاتبها وآلياتها التي تتعامل مع المساواة بين الجنسين وتضطلع بتعزيز حقوق المرأة وفرصها. بيد أن إجراء تقييم في هذه الوقت من عمل الكيان ولّما يمضِ إلا ١١ شهر فقط على وجوده عملٌ مبتسر بعض الشيء، إذ إن الكيان لا يزال، بشكل أساسي، في مرحلة التشكيل.

من الواضح أن الشمول الجغرافي العالمي لموظفيه يمثل عاملاً مركزياً في عمله. لكن ذلك لا يعني أنه يجب أن ينشئ

مكاتب له في كل بلد من بلدان العالم. نعتقد أن عمله في الميدان يجب أن تقوم به مكاتب إقليمية. ويجب ألا يتم اعتماد المشاريع القطرية وتنفيذها إلا بطلب من حكومات الدول المعنية، وبموافقتها.

اسمحوا لي أيضاً بأن أتطرق إلى عنصر آخر، إلا وهو التعاون بين لجنة وضع المرأة والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. في اعتقادنا أن تنسيق الأعمال التي وافقت عليها القيادة المعنية بالسياسة العامة للجنة، والاستراتيجيات والأنشطة الجيدة التوقيت التي وافق عليها المجلس التنفيذي، لا يمكن له إلا أن يؤدي إلى إنجاح عمل الكيان. يجب التصدي لتلك المسألة بدون المزيد من التأخير. ونعتقد أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة مباشرة في تلك المناقشات. ينبغي اعتماد قرار رسمي في إطار مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما نص على ذلك القرار ٦٤/٢٨٩.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود ماليزيا أن تعلن عن تأييدها للبيانين الذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة ٧٧ والصين وممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يدعو تقرير الأمين المعني بتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/66/126) إلى أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهوداً منسقة لكفالة التحقيق الكامل والجيد التوقيت للأهداف الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات والقمم التي عقدتها الأمم المتحدة، وساعدت في حشد الجهود للقضاء على الفقر، ويشمل ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولأجل تلك الغاية، يلاحظ التقرير أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب نمواً اقتصادياً يتسم بالاستقرار والعدالة والشمول. كما يشير الأمين العام، في تقريره عن التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر (A/66/341)، إلى أن على المجتمع الدولي أن يواصل جعل القضاء على الفقر من أولوياته، ومن أجل تلك الغاية ينبغي أن يؤدي الدعم المقدم لجهود القضاء على الفقر في البلدان النامية إلى التمكين القانوني للفقراء.

تتفق ماليزيا مع الأمين العام في تقييمه الوارد في ذلك التقرير أنّ التسجيل المدني يمثل أداة مهمة لكفالة وحماية الحقوق القانونية للأفراد وحصولهم على استحقاقاتهم. وكما أشار التقرير، فقد طورت ماليزيا أنظمة للتسجيل المدني خلال العقود الأخيرة، وثبت أنها مفيدة لجهود ماليزيا الرامية لتوفير التمكين القانوني لمواطنيها، بمن فيهم الفقراء.

تبقت أربعة أعوام على الموعد النهائي لبلوغ الأرقام المحددة للأهداف الإنمائية للألفية. ومع أنّ بعض التقدم قد أحرز، فإن العديد من البلدان النامية لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها الإنمائية. تختلف التحديات التي نواجهها، بخاصةٍ في البلدان الأقل نمواً، عن التحديات في السنوات العديدة الماضية. يعوق المشهد العالمي الحالي، والضغوط المالية والاقتصادية، والمسائل البيئية جهود البلدان الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية. لذلك فقد أصبح من المهم، أكثر من أي وقت مضى، أن تعيد جميع الدول الأعضاء النظر في استراتيجياتها وأن تحدث تغييراً أساسياً في منهاجها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الواضح أن هناك حاجة إلى تدخلات محددة للتخفيف من حالات عدم المساواة الاقتصادية والقضاء على الفقر المدقع. توافق ماليزيا على استنتاج الأمين العام الذي مفاده أن التوظيف هو أكثر الطرق فعالية للحد من الفقر، حسبما جاء في تقريره عن التمكين القانوني والقضاء على الفقر. كما ترى ماليزيا أن الجهود الرامية للقضاء على الفقر المدقع ينبغي أيضاً تكميلها بتحسين إمكانية الحصول على البنية التحتية الأساسية. وينبغي إعطاء أولوية متساوية

لتحسين الوصول إلى الطرق، والكهرباء، وإمدادات المياه النظيفة والتعليم وخدمات الرعاية الصحية. في هذا الصدد، فإن من الأكثر أهمية لشركائنا من البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

نحن ندرك الصعوبات التي تواجه البلدان المتقدمة الآن في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية نظرا للتحديات الاقتصادية والمالية الحالية. ولذلك فمن المناسب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر أهمية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية الجارية. ومن المهم أيضا أن نتخذ خطوات عاجلة لإصلاح النظام المالي الدولي من أجل استقرار الحالة الاقتصادية العالمية وزيادة كفالة أن يعود العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهدافه الإنمائية.

في العام الماضي، تعهدنا في هذه القاعة، بضمان تحقيق غايات الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد طلبنا إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكبر وأقوى في التصدي لتحديات البيئة العالمية المتغيرة. وأقررنا أيضا بحاجة الدول الأعضاء إلى إرادة سياسية قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتوصل إلى توافق في الآراء في المفاوضات البيئية الجارية ومواصلة تعزيز التنمية المستدامة.

يمثل مؤتمر القمة المقبل ريو+٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ فرصة ممتازة لا للتأكيد من جديد على التزامنا السياسي لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل ولتعزيز دور وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. ثمة حاجة عاجلة لتبسيط أدوار هذه الوكالات والصناديق والبرامج، للحد من أي تداخل في الولايات والخبرات، وتوحيد أداء الأمم المتحدة.

شهدت ماليزيا ثلاثة عقود من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الجدير بالثناء. ووصلت ماليزيا إلى لحظة حاسمة في مسار تنميتها، حيث لا بد من إجراء تحولات هامة اقتصادية واجتماعية وعلى مستوى الحكومة من أجل ضمان بقاء ماليزيا على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠.

وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠، سجلت ماليزيا إنجازات رائعة، من حيث الأرقام الكلية، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتعميم التعليم الابتدائي وبقاء الطفل. وزاد أيضا الالتحاق بالمدارس الابتدائية بسرعة لكل من الفتيان والفتيات، وهو الآن أعلى بكثير من ٩٥ في المائة. وشجع هذا التقدم ماليزيا فاعتمدت الإجراءات السياسية اللازمة لزيادة تحسين المجالات الرئيسية الأخرى للتنمية، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى خفض معدل وفيات الأمهات والفقر المدقع، خاصة فيما بين سكان الريف.

وقد أنشأت حكومة ماليزيا أيضا إطارا هاما يتألف من أربع ركائز نراها دافعا للتغيير. هذه الركائز هي: في المقام الأول، مجالات النتائج الرئيسية الوطنية الستة الواردة في برنامج الحكومة للتحول، وثانيا، المجالات الوطنية الاقتصادية الرئيسية الاثنا عشر لبرنامج التحول الاقتصادي، وثالثا، الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية داخل نموذجنا الاقتصادي الجديد، وأخيرا ليس آخرا، خطة ماليزيا العاشرة. وتهدف هذه الركائز الأربع، التي تؤكد على الشمولية والاستدامة، إلى دفع ماليزيا لتكون اقتصادا مرتفع الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، ولأن معظم الاقتصادات مترابطة ومتداخلة، تحتاج البلدان النامية، بما فيها ماليزيا، إلى بيئة اقتصادية عالمية قوية ومستقرة لدعم المبادرات الوطنية وتكملتها. ونؤكد على هذا الترابط، لأننا نشعر أنه من

الضروري أن تعمل جميع البلدان معا من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أمام الأمم المتحدة فرصة فريدة لتعزيز إسهاماتها في الدول التي تواجه احتمال الدخول في العنف أو الارتداد إليه. وكما يشير بوضوح تقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا بعنوان ”بناء القدرات المدنية في أعقاب النزاع“ (A/66/311) ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإصلاح السبل التي تطور من خلالها، وتستند إليها، وتنشر بها الخبرات المدنية في حالات ما بعد الأزمات. هذه مسألة مهمة يمكن أن تحسن جهود الأمم المتحدة في إدارة النزاع، وعمليات دعم السلام وبناء السلام والإنعاش المبكر.

(تكلم بالفرنسية)

كثيرا ما تضيع الفرص بسبب الافتقار إلى القدرات المدنية الهامة، وتتشتت الجهود الدولية، أو يتأخر وصول الخبراء. والواقع، أن تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١ الصادر عن البنك الدولي يدعو بوضوح إلى إعداد مجموعة عالمية واسعة من القدرات العالمية المتخصصة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والعدالة والعمالة. تلك هي المجالات التي يتوقع في كثير من الأحيان أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور قيادي أو مركزي.

لهذه الأسباب، تؤيد كندا استعراض القدرات المدنية الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة، وتثني على الأمين العام لقيادته في هذه المسألة، وترحب بالنهج التشاوري الذي اعتمدته وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا. وبصفة خاصة، يحدد التقرير الأخير للأمين العام معقولة تبدأ بالبناء على الإصلاحات الممكنة في نطاق الاختصاص الحالي للأمم المتحدة. هذه بداية جيدة، لكن ثمة حاجة إلى تحليل أكثر تفصيلا، وسجل للنتائج في الميدان. وإذ تمضي الأمم المتحدة نحو المرحلة الثانية من التنفيذ، التي سترد في تقرير آخر للأمين العام في العام المقبل، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، لقد اعترف المجتمع الدولي منذ فترة طويلة بأن الملكية الوطنية أمر أساسي لبناء السلام. لكننا كنا أقل نجاحا في تطبيق هذا الالتزام. يقدم الاستعراض عددا من الأفكار بشأن كيفية الاستفادة من الخبرات الوطنية الموجودة ودعم تنمية القدرات الوطنية. إن التوصيات بشأن وضع أولويات القدرات الوطنية، وتخصيص أماكن للقدرة الدولية داخل المؤسسات الوطنية ودعم العمل بشأن الوظائف الحكومية الأساسية تستحق اهتماما شديدا. كما يشدد التقرير بحق على الحاجة إلى حشد القدرات الكامنة داخل المنطقة المجاورة مباشرة وعبر الجنوب العالمي، وتعزيزها ودعمها. ويبشر، عمل ذلك، بتعزيز توفير الخبرات المصممة بشكل صحيح وفقا للمطالب المحددة في حالة معينة. وبينما يثبت مشروع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي يوفر حاليا الخبرة في مجال الخدمة المدنية من كينيا وأوغندا لجنوب السودان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن نماذج التعاون الثلاثي تنطوي أيضا على إمكانات كبيرة.

ثانيا، تمثل العملية فرصة هامة للأمم المتحدة لتحسين التعاون مع الدول الأعضاء في مجال القدرات المدنية. إن طرائق الإصلاح التي تعتمد على الخبرات الخارجية، ورسم صورة أكثر تفصيلا للعرض والطلب العالميين ستساعد في الربط بين مصادر الخبرة الكامنة وتلك غير المستغلة داخل منظومة الأمم المتحدة. تبشر هذه الخطوات بزيادة التعاون الدولي، وخفض تكاليف المعاملات والاستفادة الأكثر فعالية من القدرات والأنشطة الموجودة.

ثالثا، ثمة حاجة واضحة لتوفير خبرة أفضل وحسنة التوقيت ومحددة الأهداف للبعثات والوجود القطري. ينبغي

للأمم المتحدة العمل على توضيح الأدوار والمسؤوليات، ولا سيما في مجالات مثل سيادة القانون والحوكمة، إذ ثمة حاجة إلى حل التداخل بين الولايات وتباين المنظورات السياسية بشكل أكثر اتساقا. ويحتاج كبار القادة أيضا إلى التدريب، والأدوات والدعم السياسي اللازم للاستفادة من ترتيبات القدرات القائمة، والاستجابة بمرونة للحالات المتقلبة في الميدان، والتصدي بالشكل المناسب للمخاطر عند الاقتضاء.

أخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بالتشديد مرة أخرى على الطبيعة العملية لهذا الموضوع. يمكن أن يكون لأوجه القصور الحالية في نهج الأمم المتحدة إزاء القدرات المدنية عواقب حقيقية للغاية بالنسبة للدول التي تكافح للخروج من الصراع العنيف، أو تواجه احتمال عدم الاستقرار. يجري استعراض القدرات المدنية في الوقت الذي تمر فيه الأمم المتحدة ذاتها بعملية أوسع نطاقا للإصلاح، ويتفهم المجتمع الدولي على نحو أفضل التحديات العميقة التي يشكلها بناء السلام. ومن ثم، فإن كندا على استعداد لتقديم دعمها بينما نمضي قدما نحو مراحل لاحقة من التنفيذ، فضلا عن العمل مع الدول الأعضاء والأمين العام في تطور أعمال هذا العام والعام المقبل.

السيدة كسنس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن أحد الإنجازات الأكثر إثارة للإعجاب لمنظومة الأمم المتحدة في الجيل الماضي هو إسهامها في تقليص الخسائر الفادحة للحروب عبر العالم من خلال وسطائها وحفظة السلام التابعين لها ووكالاتها الإنسانية والإنمائية.

يتطلب ضمان استمرار السلام، بدوره، أن تستفيد الأمم المتحدة من المجموعة الكاملة من الوسائل والقدرات المتوفرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولذلك من الملائم أننا نعالج اليوم مسألة قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم المدني للبلدان التي تعاني من النزاعات في إطار بند جدول الأعمال الأوسع المتمثل في تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدم مؤخرا عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311) والتزامه المستمر بالمسألة. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا، على رئاستها اللجنة التوجيهية وعلى الانفتاح الذي أشركت هي وفريقها به الدول الأعضاء، مثلما يعمل الأمين العام للسير قُدما بالتوصيات الرئيسية لفريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية. اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لحكومتي إندونيسيا وكندا على تيسيرهما الحوار بشأن ذلك الموضوع الشامل.

وتقدّر الولايات المتحدة الاستنتاجات بعيدة المدى لفريق كبار الاستشاريين المعني بالقدرات المدنية في أعقاب النزاع: حتمية الملكية الوطنية خلال الفترات الانتقالية بعد انتهاء النزاع، وقيمة بناء الشراكات بمصادر متنوعة للقدرات، والحاجة إلى الحصول في الوقت المناسب على الخبرة الهامة والمرونة الإدارية بغية الاستجابة لبيئات ما بعد النزاع الهشة.

نرحب أيضا بالعملية التي أوجزها الأمين العام لمعالجة توصيات الفريق. ونتفق مع مقترح الأمين العام بمنح الأولوية للتنفيذ في المجالات التي تقع ضمن السلطة الحالية للأمانة العامة والوكالات، والصناديق والبرامج، بينما يجري التروي في مواصلة التفكير بشأن المسائل التي ستتطلب المزيد من النظر بإمعان من قبل الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. ونشجع أيضا الأمانة العامة على السعي إلى الفرص التي توائم عملية تحسين القدرات المدنية مع الإصلاح الآخر

الجاري وتعزيز الجهود، مثل استراتيجية الدعم الميداني العالمي.

حدد الأمين العام في تقريره بضعة إجراءات ذات أولوية خلال السنة القادمة لتحسين الاستجابة المدنية للأمم المتحدة في أعقاب النزاعات. وتتطلع الولايات المتحدة قُدما إلى تنفيذ تلك الإجراءات بسرعة. ونقدّر الاستعراض الذي تجريه حاليا إدارة الشؤون الإدارية لتحديد السبل الكفيلة بتحسين الممارسات والإجراءات الحالية في المجالات ذات الصلة. ويشكل إنشاء موقع على الإنترنت باقتراح من الأمين العام لمقابلة الاحتياجات المدنية بالقدرات المتوفرة خطوة مهمة أيضا في اتجاه بناء شراكات متنوعة ومتوافقة نحتاجها حتى يتسنى لنا أن نقدم دعما مهما وفي الوقت المناسب للبلدان التي تعيد البناء بعد الحرب. نتطلع قدما على وجه الخصوص إلى الفرصة التي يتيحها ذلك للاستفادة من القدرات الواسعة في جنوب العالم. ونرحب أيضا بالأولوية المخولة لاستعراض كيفية هيكلة الخبرة الجنسانية ونشرها.

وأخيرا فإن الامتحان النهائي لأي من تلك الأفكار سيجري في الميدان. ونقدّر حقيقة أن العديد من التوصيات نشأت عن المشاورات مع البلدان المضيفة وغيرها من الجهات الشريكة المهمة بشأن ما تعتقد بأنه يمكن أن يحسن في استجابة الأمم المتحدة. إننا ندعم بقوة اهتمام الأمين العام بمرحلة التنفيذ المبكر لبعض من نتائج الاستعراض في الميدان، بما في ذلك الاشتراك في موقع واحد مع الشركاء الوطنيين، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات على أساس المزية النسبية وتعزيز المشتريات المحلية حسب الاقتضاء.

يُرسي استعراض القدرات المدنية جدول أعمال مناسبا من حيث الوقت وبعيد المدى. ويقدم للأمم المتحدة والدول الأعضاء فرصة لتعزيز كيفية معالجتنا للأسباب الكامنة للنزاعات وتأسيس دعائم السلام الدائم. وترحب الولايات المتحدة بمبادرة الأمين العام وتتفق مع خريطة طريقه لد ١٢ شهرا المقبلة. ونتطلع قُدما إلى تلقي مزيد من تقارير الأمين العام المحلية، والعمل معا لتقوية جهودنا الجماعية لدعم البلدان حتى تنتعش بعد النزاعات.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على دعوته إلى عقد المناقشة المشتركة هذا اليوم. وقد تم تعميم النص الكامل لبياني. وبغية التوفير في الوقت، لن أتلو سوى بعض منه.

بالطبع، نؤيد بشكل واسع البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في مناقشة البنود هذه. ونود أيضا شكر الأمين العام على تقاريره بشأن بنود جدول الأعمال الجاري مناقشتها.

اسمحوا لي أولا قول بعض الكلمات عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد تلقى التركيز على مسائل المرأة في منظومة الأمم المتحدة دفعة قوية من خلال الخطوة التحويلية التي اتخذها الدول الأعضاء السنة الماضية عند إنشائها هيئة جنسانية موحدة هي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإننا مسرورون بالإحاطة علما بأن الهيئة الجديدة قد شرعت في الاضطلاع بمهامها التي لا غنى عنها بحس بالهدف والنشاط، حتى مع استقرارها في هياكلها وولايتها الجديدة. وتكتسي بأهمية حرجة المهمتان التوأمان في هذه المرحلة الوليدة بالنسبة للهيئة الجديدة، المتمثلتان في إقامة القدرة على الأداء الأمثل في الميدان وحشد الموارد الكافية لتحقيق الرؤية والأولويات المتوخاة من إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأود إعادة التأكيد على دعم وفد بلدي غير المشروط للهيئة في تحقيق الرؤية المشتركة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما أود البدء بشكر الأمين العام على تقريره عن القدرات المدنية في أعقاب التراعات (A/66/311). وأود أن أشكر جميع المعنيين بالعمليات، وهم الفريق الاستشاري المستقل الرفيع المستوى المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، واللجنة التوجيهية بقيادة وكيلة الأمين العام، مالكورا، ومستشارها الخاص وفريقها وآخرون على مجمل العمل الذي قاموا به.

إن الحوكمة والخدمات الأساسية والإدارة العامة تمثل بعضا من أضخم التحديات التي تواجهها البلدان عندما تنتقل من التراعات إلى السلام الدائم. وتشكل الحاجة لقدرات مدنية معززة في حالات ما بعد التراع ضرورة مهمة يتعين أن تستدعي انتباهنا في الأمم المتحدة. وكما ذكرت إلى ذلك سلفا، فإننا نقدّر جميع الجهود التي جرى الاضطلاع بها في ذلك الصدد.

يرحب وفد بلدي على وجه الخصوص بمناقشة البنود اليوم، حيث أنها تضع عملية استعراض القدرات المدنية في المجال الحكومي الدولي الرسمي. وبالنظر إلى الطبيعة المتكاملة للعمليات الميدانية والترابط الوثيق بين حفظ السلام وبناء السلام، فإن نقاشا قويا بشأن القدرات المدنية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي سياق اللجنة الخامسة سيجعل نتائجه شاملة.

إن حفظ السلام دعامة أساسية لهيكل الأمم المتحدة للأمن والسلام. وتتوقف الإنجازات اللاحقة على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنمائية على قدراتنا على الاستفادة والبناء على مكاسب حفظ السلام. في ذلك الصدد، فإن القدرات المدنية عنصر حرج داخل الإطار الشامل لحفظ السلام وبناء السلام.

وستقلص إعادة بناء مؤسسات الإدارة العامة وتوفير الخدمات الإدارية الأساسية احتمالات الانتكاس إلى الصراع من خلال البدء في عملية السلام والتنمية المستدامين. لكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب ألا تُميع هذه الخطوات وألا تنتقص من متطلبات حفظ السلام.

ومما يثلج صدورنا كثيرا بعض الافتراضات الأساسية التي وردت في تقرير الأمين العام، خصوصا الاعتراف بالملكية الوطنية كمحدد أساسي للنجاح في منع الانتكاس إلى الصراع، وأهمية دعم الوظائف الأساسية للحكومة. ومن المهم أن تكون القدرات المدنية مستندة إلى الطلب.

إن التوصيات بشأن الطريقة التي يوظف بها أفراد القدرات المدنية مهمة أهمية بالغة لتنفيذ الأفكار المرتبطة بزيادة القدرات المدنية. ويؤمن وفد بلدي بأن نموذج التوظيف يجب أن يولى الصدارة للشراكة مع حكومات الدول الأعضاء ويتضمن انتداب مسؤولين حكوميين. لذلك عدد من المزايا. إنه يوفر للأمم المتحدة البلوغ السريع للقدرات المطلوبة. ويسمح بزيادة أو خفض القدرات بسرعة وييسر تشاطر العبء بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك كله، فهو يوفر قدرات مدربة على العمل في بنى حكومية وعلى إنشاء تلك البنى، ويمكن أن ينسجم جيدا مع حفظة السلام في الميدان.

ووفدي يعتقد أيضاً أن ما يقدم من قدرات لا بد أن تكون له صلة بالظروف في حالات ما بعد الصراع. والأقرب إلى المنطق أن معظم الخبرات ذات الصلة توجد في زميلاتنا من البلدان النامية التي بذلت جهوداً ناجحة في الآونة الأخيرة لبناء هياكل الحوكمة والترتيب لتقديم الخدمات الأساسية على نحو أفضل. وجهود الأمم المتحدة لتعبئة القدرات من البلدان النامية تتسق مع هذا النهج.

والتحدي الرئيسي يكمن في التنفيذ. ففي حين أن هناك اهتماماً متزايداً بحالات ما بعد الصراع من جانب الكثير من المنظمات الدولية، تظل الأمم المتحدة، في أعين

المتأثرين، هي الممثل الأكثر مصداقية ومشروعية للمجتمع الدولي. وأنشطتها في مجال حفظ السلام أساس تلك الثقة. ومن الضروري أن تضيف القدرات المدنية إلى تلك المصداقية.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي للأمين العام على تقريره المحفز للفكر المعنون ”التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥“ (A/66/126).

ومع اقتراب حلول العام المستهدف ٢٠١٥، لا بد من تكريس الوقت المتبقي للتعجيل بالتقدم في التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإجراء استعراض وتقييم شاملين ومتعمقين لما حققناه وما فاتنا تحقيقه، والأسباب الكامنة وراء ذلك، بغية وضع جدول أعمال إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن المشجع، كما يكشف التقرير، أنه قد أحرز تقدم لا بأس به في عدد من المجالات. ونتيجة لذلك، لا يزال العالم ككل يمضي على الطريق لبلوغ الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، بما في ذلك تعميم الوصول إلى التعليم الابتدائي، وخفض وفيات الأطفال، وزيادة الوصول إلى مياه الشرب المحسنة، وانخفاض معدلات تفشي الملاريا بشكل كبير، والحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى.

إلا أن الحقيقة المؤسفة للغاية التي يكشف عنها التقرير أن أكثر فئات السكان ضعفاً ما زالوا يفتقرون إلى الكثير، مع زيادة حادة خلال الماضي القريب في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية وسوء التغذية، وارتفاع غير مقبول في معدلات الوفيات بين الأمهات في بعض المناطق، وما زال أكثر من ٢,٦ بليون نسمة يفتقرون إلى المرافق الصحية الملائمة، والأعداد المتزايدة من سكان العشوائيات، إلى جانب أن مئات الملايين من الأشخاص ما زالوا محرومين من فرص العمل.

ولذلك، ثمة حاجة ماسة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بعمل مستهدف ومكثف لتخفيف أعباء من هم أشد احتياجاً. وفضلاً عن ذلك، فإن الأثر التمييزي على البلدان والسكان الأكثر هشاشة في الأزمات العالمية المتداخلة المتعددة، التي يزيد من حدتها تلك التحديات الناجمة عن تغير المناخ، يجعل من الضروري تنفيذ كل الالتزامات المقطوعة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية فوراً. وما زالت هناك فجوات كبيرة في هذا الصدد في تنفيذ الالتزامات في مجالات المعونة والتجارة وتخفيف عبء الدين والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. وأي ذريعة لعدم الوفاء بتلك الالتزامات أو أي محاولة لإعادة صياغتها أمر غير مقبول.

وفي ظروف مثالية، كان إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية عالمياً وبالكامل سيسبق مناقشتنا بشأن الطريق إلى الأمام بعد عام ٢٠١٥. مع ذلك، ولأن هذا لن يحدث، يرى وفدي أن النظر في جدول أعمال إنمائي لما بعد ٢٠١٥ لا بد وأن يبدأ باستعراض مستفيض لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الأولوية لمعالجة مشاكل من يعيشون في فقر مدقع والمحرومين والمهمشين أكثر من غيرهم.

وعليه، فإن القضاء على الفقر والجوع ينبغي أن يظل هدفاً عالمياً. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة على نطاق أوسع من أدوات السياسات العامة مثل شبكات الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وفرص العمل الكريم والمنتج، والتحويلات النقدية المشروطة، والتمكين القانوني للفقراء، وغير ذلك من المبادرات التي ثبتت فعاليتها بالفعل.

وكذلك تأكدت أهمية الاستثمار في التعليم والصحة وتمكين المرأة والفتاة في دفع عجلة التنمية البشرية.

وإلى جانب ذلك، نعتقد أن التنمية الاقتصادية الأكثر اخضراراً والمستدامة لا بد وأن تنعكس بشكل ملائم في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لذلك، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام القادم لإدماج الدعائم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بشكل فعال من أجل تنمية مستدامة حقاً. والوصول إلى الطاقة المستدامة للجميع والأمن الغذائي والتغذوي جوانب مهمة في جدول الأعمال الإنمائي أيضاً. وبَعْد النظر في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، والمشاورات ذات الصلة، فإننا نؤيد ملاحظة الأمين العام بضرورة أن تكون هناك عملية شاملة ومفتوحة وشفافة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

وفيما يتعلق بالتنفيذ على المستوى الوطني، يشير التقرير الوطني الثالث لمنغوليا إلى أنه يمكن تحقيق نسبة ٦٦ في المائة من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف. إلا أن تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر والتدهور البيئي وعدم المساواة الجنسانية قد تعثر بشكل خطير، الأمر الذي يتطلب عملاً مكثفاً على الصعيد الوطني وشراكات أكثر تركيزاً على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفضلاً عن ذلك، فإن تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية الشاملة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠٢١ يتوقع أن يرسي الأساس لنمو أكثر شمولاً وإنصافاً واستمراراً وتنمية مستدامة في منغوليا ما بعد عام ٢٠١٥.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى البندين ١٢٣ (أ) و ١٢٤ من جدول الأعمال. ففي هذا الوقت من عدم التيقن والتحديات على مستوى العالم، يظل إصلاح الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية. ويعد تنشيط عمل الجمعية العامة والإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصرين أساسيين في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وفي غضون الأعوام الأخيرة، أحرز تقدم بناء في عملية تنشيط الجمعية العامة. ومن التطورات البارزة في هذا الصدد عقد نقاشات مواضيعية بشأن المسائل الناشئة ذات الأهمية البالغة للمجتمع الدولي. وينبغي أن تستمر تلك الممارسة.

وما زالت هناك حاجة لتنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية العامة، بما في ذلك آخرها، القرار ٦٥/٣١٥، وكما اعترف في تلك القرارات، فإن تحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية أساسي لجهود التنشيط. ونوافق على أن ثمة حاجة إلى مواصلة ترشيد وتبسيط جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، بما يسمح لنا بتركيز وقتنا المحدود على المسائل ذات الأهمية الفعلية.

ويسر منغوليا أنها أسهمت في عملية تنشيط الجمعية العامة إذ بادرت، بصفتها رئيس اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، إلى طرح القرار الذي يهدف إلى ترشيد وتبسيط جدول أعمال اللجنة وتحسين أساليب عملها. وإلى جانب ذلك، فإن كل مشاريع القرارات في الجمعية العامة الحالية التي تقدمها منغوليا تصدر مرة كل سنتين، وفي بعض مشاريع القرارات، أبقينا على جزء الديباجة في الحد الأدنى وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها مشروع القرار الذي قدمناه في اللجنة الثالثة بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية. كما أدرجت منغوليا في بعض مشاريع قرارات الجمعية العامة التي قامت بإعدادها بنوداً لتحديد آجال معينة، بما في ذلك تحديد أسبوع سنوي لنزع السلاح، وإعلان حق الشعوب

في السلام، وحق الشعوب في بيئة صحية، وحق الشعوب في إسكان لائق.

ووفدي يرحب بالتقرير النهائي والتوصيات الصادرين عن استعراض هذا العام لتنفيذ القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى من الأهمية تعزيز فعالية هذا المجلس من خلال تطوير علاقات أقوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من أصحاب الشأن. كما نرى من الأهمية أن يشارك المجلس بفعالية في وضع جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال استعراضاته الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين.

إن إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) معلم بارز في تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع. وتتطلع منغوليا إلى التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالمسائل الجنسانية.

ترحب منغوليا بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز المساءلة والأداء والنتائج التي يحققها عمل الأمم المتحدة، وخصوصاً، إنشاء فريق إدارة التغيير بهدف توجيه تنفيذ جدول أعمال الإصلاح في الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر عزم وفد بلدي القوي على العمل معا مع الدول الأعضاء الزميلة من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة كي تظل مركزا للتعددية الفعالة من أجل النهوض بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم في السنوات المقبلة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة لمناقشة تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب التراعات (A/66/311). وقد حان الوقت لأن تعمل الجمعية العامة على تحليل الاستراتيجيات الرامية إلى بناء السلام وصون السلام.

وبعد انتهاء الصراع عموما، تجد الحكومات والشعوب نفسها في حالات من عدم الاستقرار، مؤسسياً واقتصادياً على حد سواء، الأمر الذي يجعل من الصعب الانتقال إلى مرحلة السلام. ولكي نبني السلام فنحن في حاجة إلى بذل جهد مكثف لتعزيز قدرات المؤسسات وتعبئة المدنيين في البلدان التي تدخل مرحلة ما بعد الصراع.

لقد أوجدت منظومة الأمم المتحدة سبلاً محددة لدعم الجهود والاحتياجات الوطنية في الميدان. ونرحب بتقرير الأمين العام الذي يغطي التقدم والصعوبات ويقدم التوصيات بهدف التصدي لموضوع بناء السلام في أعقاب الصراع بفعالية أكبر.

توافق كولومبيا على أنه ينبغي دعم الأنشطة الوطنية الهادفة إلى صنع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع بقدرات مدنية فعالة وفي الوقت المناسب. لذا فإن من الضروري إعادة التأكيد على التزام الأمم المتحدة بمهمة تسهيل تقديم المساعدة المتخصصة والخبرة اللازمتين على وجه السرعة لدعم الفعاليات الوطنية الساعية إلى ترسيخ سيادة القانون وتنشيط الاقتصاد واستئناف تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وتشدد كولومبيا على ضرورة استمرار تقديم الدعم في مرحلة ما بعد الصراع إلى أن تستند العملية على مبادئ الملكية الوطنية وشراكات أقوى والخبرة في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية وسرعة الاستجابة.

والملكية الوطنية هي المبدأ التوجيهي الذي ينبغي أن يكون الأساس لاتخاذ التدابير المعنية ببناء القدرات المدنية. وينبغي أن تقوم الملكية الوطنية على اشتراك مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع، ويتعين الأخذ في الاعتبار باحتياجات

المجتمع المحلي التي تعينه على التقدم نحو التنمية. ومن أجل تعزيز الملكية الوطنية فلا مناص من تكثيف العمل الرامي إلى توضيح وتعزيز الوظائف الحكومية الأساسية في مرحلة ما بعد الصراع. وليس مطلوباً بناء القدرات التقنية وحدها فحسب، بل لا بد من تعزيز المؤسسات وعلاقات الثقة التي تم بناؤها مع المجتمع أيضاً، لأن من شأن ذلك أن يزيد القبول الشعبي والشرعية اللتين تتمتع بهما الحكومات.

ومن أجل الاستجابة لاحتياجات الدعم المدني، فإن من بين الأولويات الأساسية الأخرى إقامة شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الخارجية، من شأنها أن توفر مناهج مبتكرة لبناء القدرات المدنية. وينبغي للمنظمة أن تضطلع بدور الميسر لتحقيق التقدم في هذا المجال، عن طريق إنشاء شراكات فعالة وقوة عمل مؤلفة على نطاق أوسع، مع الأخذ في الاعتبار بعامل العرض والطلب من قبل الشركاء الخارجيين.

وندرك الصعوبات التي تم تحديدها في التقرير فيما يتعلق بتوظيف وسرعة استجابة وتكوين قوة العمل، علاوة على الصعوبات المتعلقة بتعيين الأفراد في الميدان. ونرحب بالمقترحات الواردة في التقرير بشأن التوصل إلى منهجيات جديدة لتحسين نشر الأفراد. وآمل أن تساعد الأدوات الجديدة على توسيع وتعبئة الأفراد الموجودين في الميدان بشكل مناسب.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إنشاء نظم أكثر سرعة وفعالية وفي الوقت المناسب، كي تسمح بمرونة الاستجابات التي تقتضيها الحالات المتغيرة في الميدان. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان إيلاء الاعتبار اللازم للمساهمات في الميزانية البرنامجية، فضلا عن الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من السرعة في توفر التمويل، كي يصبح ممكناً تنفيذ المهام الحرجة في الوقت المناسب.

وبالنسبة لبلدنا، فإن مشاركة المرأة في بناء السلام تشكل ركيزة أساسية لعملية تحوّل المجتمعات. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية توفير الأدوات اللازمة للمرأة في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول حتى تكون قادرة على المشاركة ليس فقط بصفتها خبيرة في إطار المنظمة وداخل البلدان، بل أيضا بصفتها مناصرةً للتغيير.

ونقدر عمل لجنة بناء السلام وجميع تشكيلاتها. فقد أدى دعم السلطات الوطنية إلى إحراز تقدم بارز في إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وإعادة إنشاء المؤسسات الحكومية وتنشيط الاقتصاد.

ونرى فيما يتعلق بذلك التقدم، أن بناء السلام بشكل ملحوظ يقتضي أن يسلط هدف إصلاح القطاع القضائي على تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، في ذات الوقت الذي يتم فيه إنشاء آليات لتعويض الضحايا عن الضرر الذي لحق بهم، وبذلك يضع الأساس اللازم لمصالحة وطنية حقيقية.

وأخيرا، تعيد كولومبيا التأكيد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات مستدامة في الأجل الطويل. ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجيات على التوازن بين الدعم الدولي المباشر والجهود الوطنية، بغية تفادي اعتماد الدول على التمويل الدولي لفترة طويلة، الأمر الذي يحد من تنميتها.

ويعتمد تحقيق السلام الدائم والمستدام في جميع أنحاء العالم على الدعم المسؤول والمتماسك والقوي من قبل المجتمع الدولي.

السيدة بيسو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن بنود جدول الأعمال الأربعة قيد المناقشة في الجمعية العامة بعد ظهر اليوم. ونظرا لضيق الوقت، سوف نركز بشكل رئيسي على متابعة نتائج

مؤتمر قمة الألفية. وتتيح لنا المناقشة المشتركة الحالية فرصة هامة لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسائل الرئيسية.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الأرجنتين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية في غضون السنوات العشر الماضية العنصر الأكثر وضوحا وبروزا في جدول أعمال التنمية الدولية. ونرحب في ذلك الصدد بالتقييم الصريح من قبل الأمين العام للتقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن التحديات التي تنتظرنا. ولا تزال البرازيل على قناعة بإمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الكافي لها.

وفي حين ندرك أن التنمية مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإن من شأن المساعدات الدولية أن تؤدي دورا هاماً فيها. كما يعدّ الحيز المالي والسياسي الهادف إلى تنفيذ سياسات فعالة وفقا للأولويات والاستراتيجيات الدولية للبلدان النامية أمراً هاماً بالقدر ذاته بالنسبة لجميع البلدان النامية، بما في ذلك أقلها نموا على وجه الخصوص.

ويتطلب تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية، بوصفها محوراً للتعاون الدولي، المشاركة الكاملة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. لكن أولا وقبل كل شيء، ينبغي للدول الأعضاء الوفاء بجميع التزاماتها الإنمائية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن تكون مصادر التمويل الابتكارية مكملا، لكن ليس بديلا، لهذه الالتزامات.

وإذ يقترب الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥، نعتقد أن القضاء على الفقر، مع استئصال شأفة الجوع وسوء التغذية المزمنين، ينبغي أن يظل في صميم الجهود الدولية والوطنية لتعزيز التنمية المستدامة. وندرك تماما أن جميع الأهداف الإنمائية مترابطة. ومع ذلك، نؤمن بأن إحراز تقدم مستدام في خطة الأمم المتحدة للتنمية غير ممكن بكل بساطة بدون معالجة التحديات التي يشكلها الفقر والجوع.

وتشكل الأزمة الاقتصادية والمالية الجديدة المزيد من التحديات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتوقف الكثير على عمق ومدة التباطؤ الحالي في الاقتصادات المتقدمة النمو وكذلك على مدى آثاره الجانبية على العالم النامي. وفي هذا الصدد، ترى البرازيل أنه من الضروري للغاية التشجيع على تعزيز تنسيق السياسات والاتساق فيما بينها. ونؤكد مجددا دعوة الأمم المتحدة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الـ ٢٠، إلى توجيه رسالة واضحة بأن التماسك في السياسات العامة والعزم على معالجة الأزمة هي الطريقة الفعالة لمعالجة الأزمة في الوقت المناسب.

لقد بات من الواضح بصورة متزايدة أن النمو الاقتصادي ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق التنمية المستدامة. فبدون النمو، من المستحيل تقريبا تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية الطويلة الأجل. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكمّل النمو الاقتصادي بوضع السياسات العامة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والحماية البيئية الفعالة بوصفها شروطا للمساواة بين أفراد الجيل الواحد وفيما بين الأجيال. والاستثمار في التدابير الاجتماعية والبيئية السليمة لا يسهم في التقليل من الإقصاء الاجتماعي والتفاوتات فحسب بل أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وفي ظل الظروف العادية، فإن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الأساسية التي تتيح وصول الجميع إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية يمكن أن تسهم في كسر حلقة الفقر على المدى البعيد وذلك بمساعدة الأفراد على الحصول على المهارات الضرورية للمشاركة في الاقتصاد،

ليس باعتبارهم مستهلكين فحسب بل بصفتهم مواطنين. وفي فترات الانكماش الاقتصادي، يمكن أن تكفل هذه السياسات العامة أقل مستويات الدخل للعاطلين عن العمل والخدمات الأساسية للفقراء، في الوقت الذي تلبي فيه احتياجات جميع المواطنين وزيادة تعزيز النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقات والشعوب الأصلية.

وفي السياق الحالي، من الضروري للغاية اتباع سياسات عامة تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والعمل الشريف للجميع. وحتى قبل الأزمة الحالية، كان العديد من البلدان يكافح للتغلب على الظروف التي تفضي إلى زيادة البطالة. وإذ يواجه الاقتصاد العالمي احتمال انكماش جديد، فمن المرجح أن يزداد عدد العمال العاطلين عن العمل، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وبالمثل، فإنه يمكن أن ينعكس مسار التقدم المحرز مؤخرا في تقليل عدد الفقراء العاملين إذ سيضطرون إلى الاعتماد بصورة متزايدة على الاقتصاد غير الرسمي.

وفي حين يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من الهام أيضا أن نفكر مليا في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترى البرازيل أنه ينبغي أن يوضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس مشاورات مفتوحة وشاملة وشفافة تجريها الدول الأعضاء، مع مشاركة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين على نطاق واسع. ومن الضروري بالتأكيد إتاحة وقت كاف لإجراء مداولات موضوعية. ومع ذلك، من الهام أيضا البدء في عملية تحضيرية في الوقت المناسب، مع مراعاة العمليات والمفاوضات الهامة الأخرى.

وفي المدى القريب، نعتقد أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تشارك بشكل ثابت في تقديم الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بينما ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها وعلى التغلب على التحديات الإنمائية الملحة المقبلة.

ويمكن أن تسهم الاجتماعات والمناسبات الرسمية وغير الرسمية في الفترة السابقة لعام ٢٠١٥ في استعراض خطة الأمم المتحدة للتنمية. ونؤمن على وجه التحديد بأن ريو+٢٠ يمكن أن يقدم إسهامات مفيدة في العملية من وجهة نظر التنمية المستدامة. لكن لا ينبغي أن يعتبر مؤتمر ريو نقطة انطلاق لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذ تستعد الدول الأعضاء لإجراء مفاوضات رسمية بشأن مؤتمر ريو في العام القادم، سيكون الإطار لما بعد عام ٢٠١٥ بالتأكيد نقطة مرجعية هامة في المداولات.

ونشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام أنه ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولتحقيق ذلك، يمكن اعتبار ريو+٢٠ نقطة البداية للعملية التحضيرية لإطار الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

كما أبرزنا في إسهاماتنا الوطنية في العملية التحضيرية لـ ريو+٢٠، لا ينبغي بالضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة بديلا للأهداف الإنمائية للألفية بل ينبغي أن تكون تتمة واستكمالا للأهداف المنبثقة عن إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). والأهداف الإنمائية المستدامة، شأنها شأن الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تكون محدودة العدد بحيث لا تتعدى ١٠ أهداف ولا بد أن تشمل أهدافا ملموسة وقابلة للقياس والتحقق ومحددة زمنيا من شأنها أن تعكس التزاما سياسيا شاملا من قبل المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة. ونظرا لطبيعتها العالمية، ينبغي أن تطبق على جميع الدول الأعضاء، محترمة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها.

ويتعين أن تقوم أهداف التنمية المستدامة، قدر الإمكان، على الالتزامات المتفاوض عليها سابقا الواردة في الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل جدول أعمال القرن الـ ٢١ وإعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري بغية الإدماج التام للركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، من الهام أيضا معالجة الوسائل اللازمة للتنفيذ ضمن شراكة عالمية شاملة وطموحة من أجل التنمية المستدامة.

إن البرازيل على ثقة من أن مؤتمر ريو+٢٠ يمكن أن يعتمد إطارا لأهداف التنمية المستدامة، مُرسيا الأسس القوية لعملية شاملة وتشاركية تقودها الدول الأعضاء في الفترة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

السيد رضا تـرار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم.

ويؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بنغلاديش بشأن تقرير الأمين العام المعنون ”القدرات المدنية في أعقاب النزاعات“ (A/66/311).

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام ومتابعته المستمرة من قِبل اللجنة التوجيهية برئاسة وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا.

ونتفق مع المعايير الأساسية الموجزة في التقرير، وهي أنه يتعين على القدرات المدنية التي تنشرها الأمم المتحدة أن تمكّن الملكية الوطنية وتعمل في إطار شراكة عالمية وتستفيد من الخبرات في المجالات ذات الأولوية وتمارس السرعة التنظيمية لتتسم بالفطنة في مواجهة التغيرات.

ويشدد التقرير عن حق على ضرورة العمل بشكل أوثق مع المجتمعات المضيفة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. والأولويات الواردة في التقرير أولويات عملية. والاقتراحات المقدمة للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الخارجية، وهي بالتحديد منظمات المجتمع المدني والمجتمعات التدريبية، بمساعدتها على تقديم المزيد من الدعم، المدني الفعال، اقتراحات واضحة ومحددة جيدا. ويستند بناء القدرات الفعالة وذات الصلة في حالات ما بعد انتهاء الصراع إلى تنفيذ التقرير بحكمة. وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولا، سيتوقف القبول الواسع لعمل اللجنة التوجيهية على المشاركة المؤسسية مع الدول الأعضاء، تمشيا مع الطبيعة الحكومية الدولية للعملية. ونقدر العمل الذي اضطلعت به كندا واندونيسيا في قيادة العملية التشاورية بشأن الموضوع. وهذه العملية ستستفيد من مشاركة عضوية الأمم المتحدة بقدر أكبر في مختلف المحافل، مثل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام أو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أو أي محفل تمثيلي آخر.

ثانيا، تعريف القدرات المدنية من داخل المنطقة سيكون مفيدا، وكما يقول المثل السائر، أهل مكة أدرى بشعابها.

ثالثا، ينبغي لبناء القدرات المدنية أن يكون ممارسة لا تتأثر بتغير مصدر التمويل. وقد تضمنت توصيات فريق كبار المستشارين ملاحظة مماثلة.

أخيرا، لا يجوز للقدرات المدنية أن تحل محل وظائف حفظ السلام الأساسية ولا أن تنفذ على حساب المصادر المخصصة لحفظ السلام. فنحن نعاني بالفعل من شح الموارد في ميدان حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يضطلع حفظة السلام بوظائف بناء سلام أساسية في شتى البعثات المتكاملة. ويشكل الدعم الذي تقدمه بعثتا الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات بناء السلام مثالين حديثين بارزين. ولذلك نؤمن بأن القدرات

المدنية يجب تعريفها لإكمال الهياكل القائمة لا لخلق هياكل موازية.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقديمه تقريره عن القدرات المدنية في أعقاب النزاع (A/66/311). إن التقرير جهد حميد لتحديد الأولوية والتدابير الخاصة لتعزيز الدعم المدني للسلم الدائم والتنمية المستدامة وتقوية الشراكات مع الأطراف الثالثة، باستخدام الآليات والموارد المتوفرة. وإننا نقدر بصورة خاصة حقيقة أن التقرير لا تترتب عليه آثار مالية.

ويشكر وفدي أيضا سوزان ملكورا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، وفريقها على جهودهم التي لا تكل لإنجاز تلك المبادرة الهامة الطموحة.

الهدف الأساسي للمساعدة في فترة ما بعد الصراع يكمن في النهوض بالقدرات الوطنية والمؤسسية من أجل تعزيز السلام والأمن والتعافي الاقتصادي. وتعتبر القدرات المدنية أداة قيمة للغاية لأنها تسمح بالاستفادة من المساعدة المتخصصة في مواضيع محددة.

وحتى تكون تلك المساعدة فعالة، ينبغي أن تكون نقطة البداية رفض الاستعاضة بالحلول أو المهارات الخارجية عن المشاركة والقدرة الوطنية. ويجب تعزيز التملك الوطني في كل الاستراتيجيات المنفذة وفي كل مرحلة من مراحلها. ويجب أن تكون المساعدة المدنية الدولية جزءا أيضا من استراتيجية أوسع، مع تحديد النقاط المرجعية لطول مدتها ووضع استراتيجية خروج واقعية ومعرّفة بوضوح لها، من أجل منع الاتكال الطويل الأمد على الموارد الدولية. كذلك يتعين تجنب ازدواجية الآليات القائمة للأمم المتحدة والهيئات الأخرى في الميدان.

ونؤيد الاقتراح بتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الاستفادة من خبرات البلدان التي واجهت تحديات مماثلة في مجالات تشجيع القدرات وأفلحت في التغلب عليها بطريقة مرضية. ونثني كذلك على الاقتراح بإنشاء موقع على الانترنت للربط بين العرض والطلب فيما يتصل بالقدرات المدنية، لا بين الدول الأعضاء فقط، وإنما أيضا داخل الأمانة العامة ذاتها.

نجاح الترتيبات اللازمة لتحويل المنظمة إلى هيئة رشيقة لا يعتمد على شركائها الخارجيين فقط، وإنما أيضا على التغييرات المنفذة داخلها. وفي ذلك الصدد يحدونا الأمل أن تنفذ التعديلات الضرورية داخل المنظمة حتى يتسنى تكليف موظفي شتى وكالات الأمم المتحدة بالمهام المطلوب إنجازها. وذلك سيعطي الأمم المتحدة قدرة أكبر على التنفيذ ويجعلها أكثر رشاقة.

وتؤيد المكسيك منح القدرات المدنية أهمية أعظم. ومثلما فعلنا في مناسبات سابقة، نعتقد أنه يمكننا، استنادا إلى خبرتنا، أن ندعم تنمية تلك القدرات في مجالات مهمة، مثل المساعدة الانتخابية، والمساعدة في ميدان التعمير في الأماكن التي ضربتها الكوارث الطبيعية، والمساندة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولبلوغ تلك الغاية أنشأنا في المكسيك الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي.

وبغية تنفيذ تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية تنفيذا تاما، ليست جهود الأمم المتحدة وحدها مطلوبة، وإنما مطلوب أيضا المشاركة التامة من الدول الأعضاء. ولئن كانت هناك آراء مختلفة فيما يتصل بتنفيذ التقرير، فإن الرغبة في تنفيذ توصياته رغبة عامة. وذلك ينبغي القيام به عن طريق عملية تفاعلية، مع مراعاة هدف بناء منظمة إشتمالية مفتوحة قادرة على استخدام الموارد المتوفرة بطريقة أمثل وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

وسيكون من الضروري أيضا النظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الجمعية العامة بما ييسر تبني هذه التوصيات ورسم طريق أعمال المتابعة في المستقبل القريب. وتتطلع المكسيك إلى التطوير المطرد لتلك المبادرة الهامة.

السيدة هندري (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحته الفرصة لنا لمناقشة مسألة القدرات المدنية الهامة اليوم. كما نود أن نشكر وكيلة الأمين العام سوزانا ملكورا على قيادتها المتواصلة بشأن جدول الأعمال ذاك.

ترحب المملكة المتحدة بحرارة بالتقرير الأخير للأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاع (A/66/311). فمساعدة البلدان على تحقيق الاستدامة بعد الخروج من الصراع تكمن في صميم ولاية الأمم المتحدة. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بقوة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وعلى وجه التحديد، نؤيد بقوة مبدأي التملك الوطني والشراكة اللذين يكمنان في لب تقرير الأمين العام. ويحدونا الأمل أن تفضي هذه العملية إلى نتائج حقيقية على أرض الواقع.

لدينا نقطتان محددتان فحسب نود طرحهما هنا اليوم.

الأولى هي أهمية بناء نظام عالمي حقا لتعريف المدنيين وإعارة خدماتهم. ويلزمنا أن نكفل أن تتوفر للبلدان الخارجة لتوها من الصراع إمكانية الوصول إلى مصادر الخبرة في مختلف أنحاء العالم. وعلى وجه التحديد نرحب بتشديد الأمين العام في تقريره على زيادة التعاون بين بلدان الجنوب وتطوير آليات للتعاون الثلاثي. ونحن نهتم، على سبيل المثال، برؤية نتائج المشروع التجريبي الذي يقدم بموجبه موظفون مدنيون من كينيا وإثيوبيا وأوغندا قدرة إضافية لحكومة جنوب السودان، والذي يتحمل تكاليفه الإضافية الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونعتقد أن تلك التجربة قد تتيح نموذجا ممتازا للتعاون الثلاثي المستقبلي.

ثانيا، لئن كنا نؤيد تأييدا قويا النهج والمبادئ ذات الأهمية القصوى لتقرير الأمين العام، فإننا نود أن نرى مزيدا من الوضوح بشأن التوصيات المتعلقة بالمرونة المالية. إننا نتفق من حيث المبدأ على أن إعطاء القادة في الميدان مزيدا من المرونة المالية يتيح لهم إمكانية التصرف بسرعة أكبر تجاه الأحداث على أرض الواقع. ولكن زيادة المرونة المالية يجب أن تقترن بقدر كاف من الشفافية والخضوع للمحاسبة. ولذلك نرحب بتزويدنا بتفاصيل أكثر حول الطريقة التي ستنفذ بها هذه المقترحات وبمنحنا فرصة أخرى للمناقشة بشأن تلك المسألة مع الدول الأخرى.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز حتى الآن في مجال مبادرة القدرات المدنية، ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الأمانة العامة لكي تمضي قدماً في الأشهر المقبلة.

السيد غوربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بهذه الفرصة التي أتيحت للجمعية العامة لتناقش بصورة مجتمعة عدداً من المسائل التي كانت تناقش عادة بصورة منفصلة. في الحقيقة، ينبغي أن تمكننا جميع المسائل المطروحة للنقاش من الإجابة عن سؤالين رئيسيين. كيف يمكن لأنشطة الأمم المتحدة في الميدان أن تكون أكثر فعالية؟ وكيف يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة في حل المشاكل العالمية؟

يمثل استعراض القدرات المدنية الدولية عملية واعدة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة. ترحب سويسرا بتقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب الصراعات (A/66/311). وأود أن أركز تعليقاتي اليوم على عدة نقاط محددة.

نحن ندعم النهج التدريجي الذي يقترحه الأمين العام، ونرحب باعتزام منظومة الأمم المتحدة سرعة تنفيذ التغييرات الواقعة في نطاق اختصاصها. كما تحدونا الثقة في أن المشاورات مع الشركاء المعنيين والدول الأعضاء ستجري بقدر ما يتطلبه الأمر.

ستستمر سويسرا في الدعم النشط لجهود تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الخبراء المستقلين عن تعزيز القدرات المدنية في أعقاب الصراعات (A/65/747) والاستجابة لتلك التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/311). يحث بلدي منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، على مواصلة التعاون مع الفريق التوجيهي من أجل توفير متابعة متسقة وعملية لتقرير الأمين العام.

يشدد تقرير الأمين العام، عن حق، على الحاجة إلى تطوير القدرات الوطنية. ينبغي بالفعل أن يستجيب الدعم الدولي لاحتياجات ومطالب البلدان التي تتعامل مع حالات ما بعد انتهاء الصراع، بدلا من السماح بأن يحدد العرض نوع الدعم. علاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسائل المساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

من الآن فصاعداً، سيكون من الضروري توفير موارد مدنية معززة إلى جانب توفير قدرات متزايدة التخصص، ذلك بالنظر إلى ازدياد عدد التدخلات التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من الصراعات واتساع ولاياتها وتعقيدها. ولإيجاد خبرات من هذا القبيل وسد الثغرات الحالية، تحتاج الأمم المتحدة إلى استكشاف قدر أكبر من مصادر القدرات المتنوعة، لا سيما وسط الجهات الفاعلة في بلدان الجنوب.

تسعى سويسرا جاهدة، من خلال شراكاتها ومجموعة خبرائها، إلى تطوير خبرة البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات. وندعو الأمم المتحدة لبذل المزيد من الجهود لتطوير شراكات جديدة مع تلك البلدان، وذلك، على سبيل المثال، في إطار الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. وعلى نفس المنوال، أقامت سويسرا شراكات تعاون مع مراكز مؤسسية متميزة في أفريقيا وقدمت الخبرة والخبراء لدعم إدارة القدرات المدنية وتشكيلها في أفريقيا.

يدعم بلدي دعماً قوياً التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومساءلتهم. ومن ذلك المنطلق، تدعم سويسرا مالياً الدورة المخصصة للإدارة العليا لبعثات الأمم المتحدة بمركز السياسات الأمنية بجنيف. علاوة على ذلك، تشدد سويسرا على أهمية تعزيز دور المنسقين المقيمين وبناء قدراتهم في المناطق التي لا توجد فيها بعثات بأذن من مجلس الأمن.

أخيراً، نرى من الضروري أن يشارك رؤساء البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة كاملة في تلك العملية. فمن شأن مساهمتهم أن تساعد في تحديد الفرص لاختبار الأفكار والنُهُج في الميدان. لذا فإننا نعتقد أنه ينبغي وضع الحالات الأخرى في الحسبان، بالإضافة إلى الحالة في جنوب السودان.

يتصل تعليقي التالي بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تقدم مثالاً ممتازاً لنجاح منظومة الأمم المتحدة في تركيز جهود أجهزتها ووكالاتها ودولها الأعضاء، بالإضافة إلى جهود المجتمع المدني، من خلال مجموعة محددة من الأهداف العالمية. ومع ضرورة أن نظل جميعاً ملتزمين بإحراز تقدم بحلول عام ٢٠١٥، يود وفدي أن يبرز أهمية النقاط التالية عند النظر إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

يجب وضع التحولات الكبيرة التي حدثت على المشهد الاقتصادي والسياسي والبيئي منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية في الحسبان عند إعداد إطار العمل الإنمائي لما

بعد عام ٢٠١٥. للأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به في تلك العملية. فمن خلال بناء التحالفات ومواصلة قيادتها الفكرية، ينبغي لها أن تكفل الاتساق على مستوى المنظومة والمشاركة الوطنية والإقليمية.

يتسم الانخراط المبكر والشامل لجميع أصحاب المصلحة في تلك العملية بالأهمية. ينبغي أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة من الاتفاق العالمي في التواصل مع القطاع الخاص ومن دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية في كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية.

ما هو نوع الإطار الإنمائي الذي سوف يخلف الأهداف الإنمائية للألفية فما بعد عام ٢٠١٥؟ هل ستظل الأهداف الجديدة تركِّز على الفقر، أم أنها ستعالج مواضيع عالمية أخرى مهمة ترتبط بالتنمية الشاملة والمستدامة؟ تعكس مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع كيف يمكن تشكيل برنامج أكثر عالمية. ينبغي أن يوفر مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢ إرشادات لصياغة برنامج ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يوضح، من مرحلة مبكرة، كيف يمكن، بطريقة شفافة ومفتوحة، ربط حصيلة ريو بصياغة أهداف إنمائية مستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تستحق التحديات المحددة التي تواجه البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات اهتماماً خاصاً. في ذلك الصدد، يمثل الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة آلية قيمة يمكن عن طريقها وضع بعض التوصيات تحضيراً لعام ٢٠١٥.

تعلق سويسرا أهمية كبيرة على عملية إصلاح الأمم المتحدة. في ذلك الصدد، فإن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مهيئة بصورة خاصة لإحراز المزيد من التقدم وإرساء ممارسات جيدة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/66/120)، ويود أن يؤكد على النقاط التالية.

تشكل الموافقة العامة التي حظيت بها أول خطة االستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9)، في حزيران/يونيه معلماً مهماً. نحن نتفق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن سد الفجوات المتبقية في التنفيذ ما بين الالتزامات العالمية المعيارية والسياسية وواقع حياة النساء اليومية أمر له أهمية حاسمة. لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور تنسيقي مهم تضطلع به، ونحن نقدر مبادرتها المتسقة الرامية إلى إنشاء آلية مؤسسية للمساءلة على نطاق المنظومة معنية بالمساواة بين الجنسين. وندعم أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بحثها عن آليات أقرب إلى الميدان لإقامة حوار مع المجتمع المدني. ونقدر أيضا جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. لدى هيئة الأمم المتحدة فرصة فريدة من نوعها، بينما تعد ترتيباتها المؤسسية وهيكلها الميداني، أو بالأحرى التزام، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان لإحداث أكبر الأثر، مع خفض التكاليف أيضا.

تشجع سويسرا هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إيجاد نماذج لضمان التمثيل في الميدان، على سبيل المثال، عن طريق تعيين مستشارين كبار بشأن نوع الجنس في مكاتب المنسقين المقيمين. تهنئ سويسرا هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التقدم المحرز في تحديد العناصر الأساسية اللازمة للأداء الفعال للهيئة، ونشجعها على مواصلة الابتكار في البحث عن سبل لتحقيق الكفاءة والفعالية التنفيذية المثلى.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود تحديدا أن أتناول تقرير فريق كبار الاستشاريين المستقل في

مارس/آذار ٢٠١١ عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/65/747) الذي، كما أوضح العديد من المتكلمين السابقين وآخرهم ممثل سويسرا، يقدم حجة مقنعة لاتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحديد ونشر الخبرات المدنية المتخصصة، والذي اقترح عددا من الخطوات العملية للقيام بذلك تحديدا.

إن توصيات تقرير الخبراء المستقلين واسعة النطاق. وقد يكون تنفيذها معقدا ويستغرق وقتا طويلا. وقبل اتخاذ أي قرارات، فإن بعض التوصيات يتطلب مشاورات على نطاق أوسع وإجراء تحليل أعمق لتوضيح تأثيرها الكامل. غير أن، المجموعة المتزايدة من أنشطة الأمم المتحدة التي تتطلب الخبرات المدنية المتخصصة وأوجه القصور الحالية في قدرة الأمم المتحدة على تحديد هذه الخبرات ونشرها والاستفادة منها بشكل فعال، تجعل تنفيذ ذلك التقرير مسألة ذات أهمية، بل ملحة.

لم تتجل أوجه القصور هذه في أي مجال أكثر مما تجلت في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. لنتكلم بصراحة، لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة المساهم الفعال ذا الصلة الذي تصبو أن تكونه وينبغي أن تكونه، حتى تتناول بمصداقية أوجه القصور هذه. يفهم من لديهم خبرة عملية في بناء السلام الدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه بناء القدرات المؤسسية في الانتقال إلى السلام المستدام.

وكما أكد الأمين العام نفسه في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع عام ٢٠٠٩ (A/63/881)، فإن بناء القدرات الفعال عملية معقدة وصعبة. لا بد من إيلاء عناية كبيرة لضمان أن أي دعم يعمل على استكمال القدرات الموجودة دون أن يحل محلها. ويتطلب ذلك موظفين يتمتعون بمزيج من الخبرات التقنية وفهم لنقل المهارات – المهارات التي نعاني من نقصها عالميا.

يكون هذا الدعم أكثر فعالية كلما قدم في وقت مبكر. وتفتقر الأمم المتحدة، حاليا، إلى الأدوات أو الآليات لتحدد بسرعة الموظفين ذوي الصلة الذين قد يتوفرون هذه المهام، حتى من داخل صفوف موظفيها، وتفتقر إلى القدرة على تعيين ونشر هؤلاء الموظفين في الوقت المناسب.

وبالنسبة للبلدان التي تسعى إلى الحصول على مساعدة عاجلة لإحياء وظائف الحكومة وخدماتها الأساسية، فإن التأخير من ١٨ إلى ٢٤ شهرا في نشر خبراء تأخير طويل جدا وغير مقبول تماما. وعلاوة على ذلك، عندما يتم نشر هؤلاء الموظفين، فإن العديد منهم يفتقر إلى المهارات أو الخبرة المطلوبة أو التدريب لإعادة بناء قدرة وطنية فعالة. وفي كثير من الأحيان، يرسل الأشخاص الخطأ، الذين يتمتعون بالمهارات الخطأ في الوقت الخطأ، ليصلوا متأخرين جدا يفقدون معها فعاليتهم. وهذا يعني أننا ننشئ القليل جدا على طريق القدرات المحلية الحقيقية المستدامة. بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل، وعلينا أن نفعل ما هو أفضل.

يحدد تقرير فريق كبار الاستشاريين بوضوح المبادئ التي يجب أن نسترشد بها في عملنا بينما نعالج أوجه القصور. أولا، وبصفة أساسية، فإنه يضع الملكية الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية في محور كل شيء. ثانيا، فإنه يشدد على ضرورة تعزيز الشراكات من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على سرعة الاتصال بالمصادر الخارجية للخبرات ذات الصلة، ولا سيما من الجنوب العالمي. ثم يدعو إلى نظم أفضل للتعرف على الخبرات وتحديد المساءلة عن تحقيق النتائج. ويقترح التقرير أيضا الطرق العملية التي يمكن من خلالها أن تكون عمليات الأمم المتحدة في الميدان أكثر فطنة وأشرع استجابة. من السهل دعم كل ذلك، لكن كما هو الحال دائما، تكمن المعضلة في تفاصيل التنفيذ. إن كفالة استجابة منسقة للتقرير من منظومة الأمم المتحدة ستكون أمرا حاسم الأهمية لتنفيذه.

لـذا، يـسرنا، إلى جانـب المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلنـدا الـشمالية والمكـسيك وآخـرين، أن الأمـين العام قد أنشأ لجنة توجيهية لتوفير المتابعة المنسقة، وأن وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا ستقود هذه العملية. لدينا ثقة كبيرة في وكيلة الأمين العام مالكورا، ونشعر بالإعجاب إزاء الفريـق القـدير الـذي شـكلته. نـتمنى لهـم جميعـا التوفيـق في مهمتهم الصعبة.

إن العديـد مـن المقترحـات الـواردة في تقريـر الفريـق الاستشاري معقدة، وكما قلت سابقا، فإن بعضها سيتطلب مزيـدا مـن التحليـل والتنقيـح مـن قبـل فريـق القـدرات المدنيـة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. ولـذلك، تؤيـد نيوزيلنـدا النهج الذي ورد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ عن بدء هذه العملية مع بعض ”المكاسب السريعة“، عن طريق البدء بتنفيذ أي تدابير تقع ضمن السلطات الحالية للأمين العام قبل الانتقـال إلى المـسائل الأكثـر تعقيـدا. ونرحـب أيـضا بالتحركات لتطبيق نهج تجريبية محددة في الميدان، ونحث على إخـضاع هـذه التجـارب الميدانيـة، في الوقـت المناسـب، لتقييمات صريحة ومستقلة.

يوفر تقرير الفريق الاستشاري والعمليات التي بدأها الأمـين العـام اسـتجابة لـه الفرصـة لنقتـرب أكثـر بأدائنـا فيما يتصل ببناء السلام بعد انتهاء الصراع من تحقيق أهدافه النبيلة والأقوال المتعلقة به. إنها فرصة يجب عدم تضييعها. إن قبول هذا لا يعني بالضرورة قبول كل توصية من توصيات تقريـر الفريـق الاستـشاري، لكـن القبـول يـشكل تـسليم بالأهداف والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه التوصيات. إن التقرير، في المقام الأول، يتحدانا أن نفعل ما هو أفضل في هذا المجال بالغ الأهمية، وأن نلتزم بالحوار البناء في المضي بهذا قدما.

مـا ينتظرنـا هـو عمليـة طويلـة ومعقـدة مـن تمحيص التوصيات وتنفيذها بأفضل طريقة تفضي إلى تحقيق أهداف نـشر الخـبرات المدنيـة الـسليمة في الوقـت المناسـب، وبنـاء قدرات وطنية مستدامة. يجب أن تكون العملية دقيقة وشاملة وشفافة. وعلينا أن نكون صادقين في تحديد المشاكل المحتملة والاعتراف بالنجاح أو الفشل. سيحدث الاثنان. لكن لدينا جميعـا مـصلحة في تحقيـق ذلـك. وتتطلـع نيوزيلنـدا إلى أداء دورها في هذه العملية الهامة.

الـرئيس بالنيابـة (تكلـم بالإنكليزيـة): اسـتمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وقبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد مدة عمل اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة مددت في جلستها العامة الثالثة والستين، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مـدة عمـل اللجنـة الثانيـة مـن يـوم الأربعـاء ٢٣ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠١١ حـتى يـوم الجمعـة ٢ كـانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

لقد أبلغني رئيس اللجنة الثانية بأنه سيطلب موافقة الجمعية على تغيير موعد عقد آخر جلسة للجنة الثانية إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذلك لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات العالقة المعروضة على اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؟

تقرر ذلك.

الـرئيس بالنيابـة (تكلـم بالإنكليزيـة): بـذلك تكـون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤، ١١٧، ١٢٣ وبنـده الفرعـي (أ)، و ١٢٤ مـن جـدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.